

جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاديات العمل

فعالية سياسة ترشيد النفقات العامة في تقليص العجز
في الموازنة العامة في ظل انخفاض احتياطات الصرف في
الجزائر (2014-2019)

الأستاذ المشرف

صافة محمد

اعداد الطالبين

- قنون بختة

- عباد بختة

لجنة المناقشة :

رئيسا	أستاذة محاضرة "أ"	ساعد محمد
مشرفا	أستاذة محاضرة "ب"	صافة محمد
مناقشا	أستاذة محاضرة "أ"	بن احمد ليلى
مناقشا	أستاذة محاضرة "ب"	بلخير فريد

السنة الجامعية : 2020 / 2019

تشكر و عرفان

ان اول الشكر هو لله الواحد ذو الفضل العظيم على جميع نعمه نتوجه
بالشكر الخالص والخاص الى الأستاذ صافة محمد الذي قام بالإشراف على هذا
العمل ولم ييخل بتقديم النصح والمساعدة دون كلل وملل
كما نتوجه بالشكر الى جميع اصدقاءنا والى كل من ساعد وساهم من قريب
او بعيد في انجاز هذا البحث.

اهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين.

الى من عمل في سبيل تعليمي الى ابي الكريم

الى امي الغالية الى اخوتي و اخواتي

الى اعز ما املك في الوجود ابي عبد الرزاق

الى زوجي الذي ساعدني كثيرا

الى امي الحبيبة و اختي العزيزة بختة

الى كل من احمل له ذرة حب في قلبي.

الى هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

—
—

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

الى نور قلبي امي الغالية التي لطالما كان لها الفضل الكبير في وصولي الى هذه اللحظة

الى ابي رحمه الله الى اخوتيو اخواني فقد كانوا سندا لي في كل صغيرة و كبيرة و أتمنى من الله

عز و جل ان يرزقهم فسيح جناته

الى كل افراد العائلة قريبتهم و بعيدهم

الى الأصدقاء و الاحبة

الى كل هؤلاء اهدي عملي البسيط.

—
—

مقدمة

تعد قضية الترشيد في الانفاق العام من القضايا ذات الاهتمام الواسع على مستوى الدول و الحكومات اذ تسعى معظم هذه الدول الى التحكم في الانفاق العام و ترشيده بغية تقليل تكاليف هذا الانفاق و ضمان توزيعه بشكل عادي على جميع الافراد حيث ارتبط دور النفقات العامة و تطويرها بوجود الدولة التي تغير وظيفتها نتيجة تطور الاحداث السياسية و الاجتماعية التي شهدها المجتمع الدولي من قيام الحرب العالمية و ظهور الازمات الاقتصادية لاسيما لسنة 1929 فأصبحت الدولة من محادية الى متخللة في الحياة الاقتصادية التي مست أغلبية مجالات و أنشطة الحياة العامة. يعرف الانفاق العام بأنه الأداة المالية الرئيسية للمحاسبة العمومية التي من أجله يمكنها تحقيق أهداف المجتمع و اشباع حاجاته العامة فالانفاق العام يعكس فعالية الحكومة

استنادا على القانون رقم 90.21 المتعلق بالمحاسبة العمومية الذي يتناول القواعد المختلفة المتعلقة بالتنفيذ و مختلف النصوص التنظيمية فان النفقات العامة تمر بعدة مراحل تبدأ من عملية التحضير المصادقة ثم التنفيذ.

ولأن تزايد الانفاق العام في الدول النامية مرتبط بمتغيرات محلية و عالمية يصعب التحكم فيها فانه لايمكن علاج عجز الميزانية العامة من خلال تخفيض الانفاق العام بل من خلال ترشيده كسبيل وحيد لتجنب الاثار السلبية المصاحبة لمحاولات علاج عجز الميزانية الموازنة سواء من خلال فرض المزيد من الضرائب و الرسوم او اللجوء الى القروض العامة او الإصدار النقدي التضخمي

من هنا وجب علينا دراسة كل من النفقات العامة من جهة و سياسة ترشيد النفقات العامة على تقليص العجز في الميزانية من جهة أخرى و اكتشاف مختلف الإجراءات و القوانين التي اتخذتها الجزائر في اطار النفقات العامة

أولا : طرح الإشكالية

مما سبق يمكن طرح التساؤل المركزي التالي :

هل إعادة توزيع الانفاق العام في الجزائر يعتبر دعوة للمشاركة و الانسجام في بناء أرضية قوية تشمل جميع القطاعات لمواجهة التحديات او انه ضرورة حتمية تملئها و تفرضها عليها التغييرات الحاصلة على الساحة الدولية و بهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية على النحو التالي

- كيف نفسر ظاهرة تزايد النفقات العامة ؟

- كيف يمكن ضمان ترشيد النفقات العامة ؟

- ما الذي تهدف اليه الجزائر من خلال تبني سياسة الترشيد ؟

- فيما تمكن ماهية النفقات العامة ؟

ثانيا : فرضيات البحث

وكاجابة أولية عن التساؤلات الفرعية سيتم سرد حملة من الفرضيات على النحو التالي :

- الفرضية الأولى : تقليص العجز في ميزانية الدولة هو ناتج عن سياسة ترشيد النفقات العامة ام هناك متغير اخر ساهم في ذلك

- الفرضية الثانية :العجز في الميزانية العامة للدولة هو دائما مرتبط بانخفاض البترول

- الفرضية الثالثة :من المحتمل ان اتباع سياسة ترشيد النفقات العامة يساهم في تقليص العجز في

الميزانية العامة للدولة في الجزائر

ثالثا : المنهج المستخدم

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة و من اجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و اثبات الفرضيات المتبناة قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي لسرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة و ترشيدها و الميزانية العامة و المنهج التحليلي لتحليل مختلف الأرقام و البيانات الإحصائية للاستغلال و إعطاء النتائج

رابعا : مبررات اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيارنا للموضوع الى :

- كونه موضوعا هاما يستدعي البحث و تحليل فعالية سياسة ترشيد النفقات العامة.

- ابراز إيجابيات ترشيد الانفاق من خلال التقليل من مستوى المخاطر التي قد تعتبر من الموازنة العامة الامر الامر الذي يؤدي الى تحسين أدائها و دعم فعاليتها .

- البحث عن صيغ ملائمة و فعالة لتمويل الميزانية العامة عن طريق التمويل من البنوك التمويل غير البنكي و

التمويل الخارجي

-رغبة شخصية للبحث في مختلف جوانب الموضوع.

خامسا : أهمية الدراسة

- تمهيد الطريق أمام الباحثين فيما بعد لاستكمال البحث في هذا الموضوع
- البحث في هذا المجال له علاقة وطيدة بالاقتصاد الجزائري و يساعده في تنميته .
- سادسا : اهداف الدراسة :** تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :
- 1-محاولة الوصول الى تعريف واضح و دقيق عن ترشيد النفقات العامة و الميزانية العامة
 - 2-معرفة واقع الانفاق العام في الجزائر
 - 3-معرفة واقع مخاطر التمويل في ظل ترشيد النفقات
 - 4-الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة التي اتخذتها الجزائر في اطار ترشيد النفقات العامة على تقليص

العجز

سابعا : حدود الدراسة

- معالجتنا لموضوع هذا البحث تتحدد بجانبين
- الحدود المكانية : جعلتنا نرتبط بالجزائر
- الحدود الزمانية : فترة الدراسة تحددت بالسنوات من سنة 2014 الى سنة 2019 .

ثامنا : الأدوات المستعملة في الدراسة :

تمر الاعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من الأدوات يمكننا إنجازها فيما يلي :

- 1-البحث المكتبي : الذي يعتمد على مختلف المراجع المتعلقة بالكتب المذكرات الجرائد
- 2-القوانين و التشريعات
- 3-البحث في شبكة الانترنت

تاسعا : الدراسات السابقة :

مايميز دراستنا على الدراسات السابقة :

1- بن عزة محمد ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان 2014-2015 حيث تحورت أهدافها كالتالي :

التعريف على توجيهات سياسة الانفاق العام في الجزائر

-التعريف بالدور الكبير لترشيد الانفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد و تمثلت نتائجها في النقاط التالية

-يعتبر ترشيد الانفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة و شرح مصادر التمويل باعتباره التزام الفعالية في تخصيص الموارد و ان قاده في استخدامها بما يخدم الرفاهية المجتمع و تجنب الاسراف و التبذير.

-توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية لايتسم برشادة كبيرة يعد الوقوف على تطور النفقات العامة اتضح ان تزايدها كان بوتيرة مشاركة و ذلك راجع للواقع الاجتماعي و الاقتصادي.

2-بلال عواشيه و فاطمة الزهراء ناصر اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 1990-2014.

فقد اهتمت الجزائر بوضع مخطط ينحصر في تسيير البلديات التي لها دور كبير في منع السياسات العامة التي تتميز بشمولية نتائجها على اتخاذ القرارات المناسبة .

و تمثلت نتائجها فيما يلي :

-تعد النفقات العامة وسيلة مهمة تستخدمها الدولة للقيام بوظائفها و تحقيق أهدافها و التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي

-تصنف النفقات ضمن الميزانية العامة على أساس ولائي و بلدي وفق نفقات التسيير و التجهيز

عاشرا : صعوبات البحث :

-نقص المراجع و الاحصائيات الملمة بالاحداث الجديدة على مستوى مكتبنا

-صعوبة الحصول على المعطيات و الاحصائيات خاصة المتعلقة بالسنوات الأخيرة

الحادي عشر : تقسيمات البحث

لمعالجة الإشكالية الرئيسية للبحث قسمنا الموضوع الى ثلاثة فصول حيث حاولنا إعطاء اطار نظري للنفقات العامة في الفصل الأول من خلال توضيح اثارها الاقتصادية و تطور مفهومها باعتبارها وسيلة للدولة تسعى من خلالها لتسيير و اشباع حاجات المواطنين لفائدة النشاطات ذات المصلحة العمومية

أما الفصل الثاني فمنا فيه بدراسة سياسة ترشيد الانفاق العام التي تعتبر مطلب ملح لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى كل دولة لتحقيقها و ترشيد الانفاق لا يعني تخفيضه و التقشف فيه فهو يشير الى حسن التصرف في الأموال و انفاقها بعقلانية و حكمة و الوصول بالتبذير و الاصراف الى الحد الأدنى و يكون ذلك بتحديد الأهداف و تحديد الأولويات بدقة كمبدأ ضروري لحفظ المال العام من الضياع و كذا القياس الدوري لأداء برنامج الانفاق العام لتقييم مدى كفاءة أداء الواحدات و الأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات و البرامج المختلفة كما يتوجب على الدولة ان تراعي العدالة في توزيع المنافع و الخدمات التي تنتج عن النفقات العامة بين مختلف الفئات و في ظل محدودية الموارد و تزايد النفقات افضل من الضروري الالتزام بمبادئ الحكم الراشد في إدارة موارد الدولة.

و يتناول الفصل الثالث تصنيفات و اهداف سياسة النفقات العامة في الجزائر و مختلف توجهاتها و تحليل اثر سياسة ترشيد النفقات العامة على تقليص العجز في الميزانية و تطور الانفاق العام و رصيد الميزانية بوضع مختلف البرامج و السياسات العمومية .

الفصل الأول : ماهية النفقات وطبيعتها

تمهيد:

تعتبر دراسة النفقات العامة جزءا هاما في الدراسات المالية، وتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية، بحيث احتلت هذه الدراسة للنفقات العامة جزءا هاما، وذلك من خلال مفهومها، والصفات الأساسية التي تميزت بها هذه النفقات (الإنفاق الحكومي) عن بقية أوجه الاتفاقات الأخرى، كما أنها تعتبر الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

ولذلك نرى أنّ نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي حدث في دور الدولة. فمع تطور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة.

تطورت النفقات العامة وأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية، وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيّر عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

وعلى هذا الأساس تناولنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث، سنعرض في الأول المفاهيم النفقات العامة، وفي الثاني قواعد وحدود النفقات العامة وتقسيماتها، وفي المبحث الثالث والأخير الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، والأسباب الحقيقية والظاهرة لتزايد النفقات العامة.

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام:

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة، تلجأ الدولة لإنفاق العام، والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة، بعيد ذلك تقوم بتحديد مجموع إيراداتها. حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها بها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية واجتماعية وثقافية والمختلفة وغيرها.

فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة، ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، فما هو مفهوم النفقات العامة؟.

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة وتطور مفهومها:

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة:

تعددت تعاريف النفقات العامة، لكنها لم تختلف في جوهرها، ويمكن ذكر التعاريف التالية:

* تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية.

- وأيضاً هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة¹.

* تعرف على أنها مبلغ المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسستها، وهيئتها، ووزارتها المختلفة

لإشباع حاجات عامة².

* النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة.

* النفقات العامة هي مبلغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات

عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية³.

* هي انخفاض في القيمة الصافية ناتج عن معاملة، فالحكومة لها مهمتان عامتان في الميدان الاقتصادي الأول، هي

مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع على أساس غير سوقي، والثانية هي إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق المدفوعات

التحويلية، وتفي الحكومة بتلك العمليتان من خلال النفقات العامة.

¹ - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2010، ص: 55.

² - بلال عوايشية، إصلاح الإدارة المحلية في ترشيد النفقات العامة لدولة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

"ل.م.د"، 2016، كلية العلوم الاقتصادية، ص: 42.

³ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام يتابع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص:

* هي استخدام الأموال الموجهة لفائدة النشاطات ذات المصلحة العمومية طبقا لها هو ملخص به في الميزانية⁴.

الفرع الثاني: تطور مفهوم النفقة العامة:

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد إذا اتبع نطاق الإنفاق في ظل الدولة الممتدخلة والاشتراكية، عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة. وفيما يلي سنعرض نظرتين لتطور النفقات العامة.

أولا: النظرة الضيقة لمفهوم النفقات العامة (التقليدية):

لقد ساد في الفكر الاقتصادي التقليدي مفهوم الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها في تأمين الدفاع، الأمن والعدالة، إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة وقد تراب على ذلك اقتصار الإنفاق على تأدية هذه الوظائف التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر.

وقد كان تبرير المفكرين التقليديين أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع، وأن الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال فرض الضرائب، وأن التوسيع في النفقات يعني التوسيع في تحصيل المزيد من الضرائب، أي تحمل الأفراد عبء ضريبي أكثر، وهذا يؤثر على استهلاكاتهم ومدخراتهم، حيث يمكن للأفراد باستخدام المبلغ الذي نوع في الحصول على سلعة استهلاكية وادخارية، بحيث كل هذا من خلال مناداة المفكرين التقليديين بضرورة الاقتصاد في النفقات العامة إلى أبعد الحدود⁵.

وترتب على ذلك بروز عدّة مبادئ للفكر الكلاسيكي التي أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها⁶:

- أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما لأنه النفقات العامة يترتب عليها تحويل موارد اقتصادية قيمة من انقطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومة غير المنتج ولذا فإن زيادة حكم هذه النفقات العامة يعني تحويل موارد من قطاع يتحقق به عائدا إلى قطاع آخر غير منتج، ويؤدي إلى تخفيض رفاهية أفراد المجتمع.
- أولية التحديد بجانب النفقات العامة في الموازنة العامة، وذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول، وحتى لا تقلل من رفاهية الأفراد، فنحدد أولا حجم الإنفاق العام، ثم نبحث بعد ذلك عن مصادر الإيرادات العامة تكلفة لتمويل هذه النفقات

⁴ - بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1991-2010، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة تخرج شهادة الماجستير، 2013-2014، ص: 08.

⁵ - بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2011، ص: 11-12.

⁶ - حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي، المالية العامة، ط 2004 ص: 220.

فلا نحصل على بعد ذلك مصادر عامة أكبر من حجم النفقات العامة حتى لا تبتدأ أو تجمع إيرادات عامة أقل من النفقات العامة المقدره حتى تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية الحيوية لأفراد المجتمع.

- حيادية النفقة العامة بمعنى أن النفقات العامة، لا تؤثر على الحياة الاقتصادية أو حياة المجتمع عموماً، أي لا تؤثر على الدورة الاقتصادية، في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، كما أنها تنتج عند المنافسة الحرة بين الأفراد والمؤسسات ولا تدخل أي تعديل على المراكز الاجتماعية للأفراد من الفئات المختلفة.

- توازن الموازنة العامة سنوياً، حيث لا يجب سحب موارد اقتصاديين من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عند حجم الإنفاق العام المقدر لأنه في الحالة الأولى تبتدأ موارد اقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية، مثل الدفاع الأمن والعدالة وغيرها، فمرة أخرى يعكس هذا المبدأ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بأنه الدولة، لا يجب أن تكون لها وظائف اقتصادية أو أعمال من جوانب الموازنة العامة في تحقيق أهداف اقتصادية⁷.

ثانياً: النظرة الواسعة للنفقات العامة "الحديثة":

اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخله خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير سنة 1929.

وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصاد الانجليزي جون مينارد كينر خلال الثلاثينات من القرن الماضي التي قامت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي والتخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة⁸.

فقد انبعت الدولة عن دور الحارسة لمجرد أن زاد تدخلها في النشاط الاقتصادي، ومنه زادت أهمية النفقات العامة وأدى إلى التركيز في دراسة وتحليل مكوناتها، أثارها وتأثيرها على جميع جوانب حياة الأفراد، وغدت أداة أساسية في توجيه السياسة المالية، ومنه تحقيق الأهداف النهائية لسياسة اقتصادية⁹.

وقد ترتب على هذا التطور في الفكر المالي والاقتصادي الخروج من مبدأ تقديس توازن الميزانية، وأصبح من الممكن زيادة الإنفاق العام لتحقيق أهداف الدول المتعددة وأصبح من الممكن حدوث عجز في الميزانية.

⁷ - محمد عباس اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2010، ص: 52.

⁸ - بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، مرجع سبق ذكره، ص: 13-14.

⁹ - باهر محمد عتلم، الاقتصاديات المالية العامة، مطبعة مركز جامعة القاهرة، للتعليم المفتوح، 1988، ص: 34.

وبذلك فإن الفكر المالي الحديث أصبح بنظر لنفقة العامة نظرة مختلفة تماماً، فهي نفقة ايجابية، الهدف منها تحقيق آثار اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين بجانب أثارها المالية.

وقد اجتمعت النفقات العامة كأداة من أبرز أدوات تدخل الدولة فعالية وتعددت أشكال تدخلها في هذا المجال من إعانات تمنحها لأفراد أو لمؤسسات معينة، أو القيام بمشاريع إنتاجية ضخمت أو السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بقصد تنفيذ خطة اقتصاديين شاملة¹⁰.

المطلب الثاني: خصائص عناصر النفقات العامة:

الفرع الأول: النفقة العامة مبلغ نقدي:

عندما تحتاج الدولة إلى سلع معين أو خدمات الأفراد لتسييرها المرافق العامة، لا بد لها أن تتفق على مبالغ معينة من المال بصورة نقدية لشراء أداة ومعدات، مثلاً للوحدات الحكومية، أو دفع رواتب الموظفين من مدنيين وعسكريين نقداً، أو المسكن والملبس والمأكل لهم، أعتبر ذلك من النفقات العامة كونه يتضمن استعمالاً لمبالغ مالية نقداً أو عيناً، بالمقابل لا تعتبر من النفقات العامة كافة الطرق والوسائل غير المالية التي يمكن للدولة، أن تستعملها للحصول على ما يلزمها من السلع والخدمات، ومثال ذلك عندما كانت الدولة قديماً تلجأ إلى الاستيلاء الحيزي على ما تحتاج إليه عينة من الأفراد كالمحاصيل الزراعية دون أن تدفع ثمنها لها أو إكراههم على القيام ببعض الخدمات كالتجنيد الإجباري دون أن تدفع لهم أجراً¹¹.

فرع الثاني: النفقة العامة تصدر عن شخص عام:

النفقة العامة في الأصل من خلال أشخاص القانون العام، بفرعيه الإداري والدستوري ذوا الشخصيين المعنوية الاعتبارية، والذين هم إما مؤسسات دولة أو أشخاص، وقد تم إعطاؤهم تلك الشخصية المعنوية الاعتبارية بموجب مرسوم جمهوري وفق الصلاحيات الممنوحة أو قرار إداري.

¹⁰ - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

¹¹ - عتو خدومة، نخيمة كريمة، آليات ومتطلبات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تيارت، ص

وأشخاص القانون العام، أو الممثلين بمؤسساتهم والعاملين وفق الصلاحيات الممنوحة أو القرارات للمؤسسة لها يتم تعاملهم مع الجهات العامة أو الخاصة على معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي على أساس الطبيعي القانونية للجهة التي تقوم بالإفناق وهي التي تحدد طبيعة النفقة فيما إذا كانت عامة أو خاصة¹².

1- المعيار القانون الإداري:

يعتمد أصحاب هذا المعيار في تحديد الطبيعة القانونية للنفقة على أساس صفة القائم بالإفناق، وعلى طبيعة الاختلافات بين نشاط الهيئات العامة، والهيئات الخاصة، فالنفقات العامة تستهدف تحقيق المصلحة العامة، أنّ القائم بالإفناق تمتلك السلطة الآمرة، بينما النفقات الخاصة تستهدف الأفراد والهيئات الخاصة من شركات وجمعيات المصلحة الخاصة، بالاعتماد على التعاقد فيما بينها أو مع الهيئات العامة¹³.

يتفق هذا المعيار القانوني والإداري مع الفكر التقليدي، الذي يؤمن بدور الدولة الحارسة، التي يجب أن يكون دورها في أضيف الحدود، والقيام بالوظائف التقليدية المحددة، وهي الأمن الخارجي، والأمن الداخلي والعدالة، وبعض المرافق العامة، وبذلك يتحقق انتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة، حيث يمتد نشاط الدولة ليشمل كبراً من أوجه النشاط التي كانت تدخل فيما مضى ضمن نشاط الشخص المعنوي الخاص كالإنتاج والتوزيع¹⁴.

2. المعيار الوظيفي:

طبقاً لهذا المعيار تتحدد النفقات العامة على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لهذه النفقات، حيث يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية التي تأخذ في حسابها تطور الدولة، واتساع نطاق نشاطها المالي¹⁵. ويرتكز هذا المعيار أساساً على الطابع الوظيفي والاقتصادي للشخص المنفق، وليس على الشكل القانوني لصاحب النفقة.

ومن هنا لا يمكننا اعتبار جميع النفقات الصادرة عن الأشخاص العامة نفقات عامة، ما عدا تلك الأنشطة والمهام التي تقوم بها الدولة على المستمدة من سلطتها وسيادتها، أمّا النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتمثل النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة، فإنها تعتبر نفقة خاصة وعلى العكس من ذلك وتعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة المفوضين من قبل الدولة في استخدام سلطاتها نفقات عامة، باشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة لاستخدام هذه السلطة.

¹² - سمير صلاح الدين، المالية العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط1، 2015، ص: 50.

¹³ - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط8، 2011، ص: 40.

¹⁴ - بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

¹⁵ - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

وبناء على تقدم واستنادا للمعيار الوظيفي، نستنتج أنّ النفقات العامة قد لا تصدر من طرف أشخاص القانون العام فقط، بل قد تصدر كذلك من جانب أشخاص القانون الخاص¹⁶.

كما يمكن القول كذلك أنه الأخذ بالمعيار الوظيفي الذي يعتمد الفكرة الاقتصادية والاجتماعية، يستبعد جزءا كبيرا من نفقات الدولة التي تدخل ضمن نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة التي استجبت أثر تطورا الدولة، مما يحول دون إمكان قياس ما يعرف باسم الاقتصاد العام¹⁷.

الفرع الثالث: النفقة العامة تحقق نفع عام:

لا يمكن أن تحقق مفهوم النفقة العامة إلا إذا اكتمل العنصر الثالث وهو ضرورة تحقيق الهدف الذي تشده النفقة العامة، وهو إشباع الحاجة العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، فتعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد¹⁸.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم النفقات العامة :

الفرع الأول: دور الدولة:

من خلال التعريف السابق والذي يبين أنه الهدف من الإنفاق العام هو إشباع رغبة عامة، أو تحقيق منفعة عامة، وأنّ هذه الرغبات أو الحاجات تتطور باستمرار مع تطور الوظائف التي تدخل ضمن اختصاص الدولة، وبالتالي فإن تطوره الدولة يحدد حجم النفقات العامة.

ويمكن تحديد ثلاث أنماط الدور الدولة لكل منها حجم معين يناسبه من الإنفاق وهذه الأنماط هي:

أولا: الدولة الحارسة

يتحدد دور الدولة من خلال مفهوم الدولة الحارسة، وذلك بتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة للقطاع الخاص بالعمل دون أي مزاحمة من القطاع العام، ودون أن يكون للدولة أو تدخل في الحياة الاقتصادية، والتي تطبق مبدأ "دعه يعمل دعه يمر".

وبالتالي يقتصر دور الدولة الحارسة على المظاهر السيادية مثل: الأمن والدفاع والقضاء دون أن تدخل الذي يؤثر على الحياة الاقتصادية، وبالتالي يمكن توضيح فلسفة الدولة المحايدة بأن دور الدولة يكون أضيف الحدود، ويقتصر على المظاهر السيادية للدولة.

¹⁶ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 60 - 61.

¹⁷ - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

¹⁸ - بن عزة محمد، ترشيده سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

ومن خلال هذه الفلسفة يتحدد حجم الإنفاق العام ما يلي:

- انخفاض حجم النفقات العامة وكذلك انخفاض نسبتها إلى الدخل القومي.
- قلة أنواع النفقات العامة¹⁹.

ثانيا: الدولة المتدخلة²⁰:

في أوائل القرن العشرين، وتحت تأثير الأزمات الاقتصادية المتكررة ومما سببته من اضطرابات اجتماعية، أثبتت الوقائع عجز النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية عن ضمان استمرار الفلسفة الفردية، فتطور دور الدولة وبدأت تخرج عن حيادها التقليدي، وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وكان منطقيا أن تنعكس هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، في المالية العامة للدولة بشكل عام، وفي جانب النفقات العامة خاصة، لتنسجم مع الدور الجديد للدولة من خلال:

- تنوع النفقات العامة، طبقا لتنوع وظائف الدولة فقد أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى وظائفها التقليدية، فاتسعت مجال النفقات العامة الاقتصادية، الإعانات الاقتصادية ونفقات البطالة العامة لإعادة توزيع الدخل القومي، أصبحت النفقات العامة أداة منذ أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- ازداد حجم النفقات العامة وزيادة معدلها للدخل القومي، وهذا ما يتضح من خلال دراسة تطورا النفقات العامة في العديد من الدول المختلفة.

ثالثا: الدولة المنتجة "الاشتراك":

في العقد الثاني من القرن العشرين قامت الثورة في روسيا عام 1917 وبرزت الأفكار والمبادئ الاشتراكية، ووجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن الإنتاج وعن توزيعه أيضا، فظهر ما أطلق عليه الدولة المنتجة، والعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام، والنفقات العامة بشكل خاص.

وبالتالي دور الذي تمارسه الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم النفقات العامة يتحدد هذا الحجم عند مستويات منخفضة في ظل دور محدد للدولة. ويزداد هذا الحجم كلما اتبع نطاق الدور الذي تقوم به الدولة الذي يعكس الفلسفة السياسية التي تؤمن بها الدولة نفسها.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية "الوضع والنشاط الاقتصادي":

¹⁹ - محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار النشر والتوزيع، 2005، عمان الأردن، ص ص: 56-57.

²⁰ - عتو خدومة، نخنيمة كريمة، آليات ومتطلبات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15-16.

يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم النفقات العامة، الحالة التي يكون عليها مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يمكننا القول أنّ هناك أثراً متبادلاً بين مستوى النشاط الاقتصادي ودعم النفقات العامة. فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخمية، فإن العلاج بالنسبة لحجم النفقات العامة يتمثل في ضرورة إنقاص ذلك الحجم، وإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة انكماشية (الركود) فإن علاج ذلك بالنسبة لحجم النفقات العامة يتمثل في ضرورة زيادة ذلك الحجم، وبذلك على اعتبار أنّ الركود يحصل بين زيادة العرض من السلع والخدمات في المجتمع عن مقدار الطلب الكلي الواقع عليها، وعليه فإن زيادة النفقات العامة تقود إلى زيادة حجم الطلب الفعلي حتى تقترب من حجم العرض من السلع والخدمات، وتدعو حالة النشاط الاقتصادي إلى الوضع التوازني²¹.

الفرع الثالث: حجم الإيرادات العامة:

تتحدد النفقات العامة بقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة العادية أو غير العادية، وتتمتع النفقات العامة بقدر كبير من المرونة على عكس النفقات الخاصة، ويرجع ذلك إلى أنّ الدولة تتمتع بقدر أكبر من الأفراد على الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة لما لها من حق السيادة والسلطة على فرض الضرائب والرسوم وإصدار النقود، ولها قدرة كبيرة في الحصول على الفروض الداخلية والخارجية.

ولكن سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة هي محدودة في الواقع بالمقدرة المالية القومية، قدرة الدولة على تحمل أعباء العامة بمختلف صورها، الضرائب، أشباه الضرائب، الفروض، والإصدار النقدي الجديد، دون الإضرار لمجموعة بمستوى معيشة الأفراد وبالمقدرة الإنتاجية القومية.

الفرع الرابع: ضرورة المحافظة على تلك النقود:

إن حجم النفقات العامة يجب أن يحدد بشكل لا يؤدي إلى هبوط قيمة النقود، أي ألا تعمل هذه النفقات على تدهور القوة الشرائية للنقد، مما يضر بأصحاب الدخل الثابتة فإذا حاولت الدولة محاربة نقص التشغيل عن طريق زيادة النفقات العامة، فقد يترتب عليه ظاهرة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار وتدهور قيمة النقود.

أما في الدول المتقدمة اقتصادياً فلا تحصل مثل هذه الحالة، لأن الجهاز الإنتاجي فهي نتيجة زيادة النفقات العامة، يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل دون الخوف من خطر التضخم وانخفاض قيمة النقود.

لذلك عند تحديد حجم النفقات العامة في الدولة، يتعين مراعاة أثر النفقات العامة على قيمة النقود.

الفرع الخامس: أثر طبيعة البنية الاقتصادي:

²¹ - المالية العامة والتشريع الضريبي، محاضرة الثانية والثالثة، ص ص: 01 - 02.

إنّ الدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم يلاحظ أن حجم النفقات العامة كرقم مطلق كبير لسبب رئيسي، وهو ضخامة الدخل واتساع نطاق الخدمات المتقدمة لأفراد المجتمع بعكس الدول ذات البنيان الاقتصادي النامي فإن النفقات العامة كرقم منخفض لتدني الدخل من جهة وقلة الخدمات المتقدمة.

أما في حالة الأخذ بمعيار الأهمية النسبية التي يمثلها الإنفاق العام إلى إجمالي الدخل يلاحظ العكس تماماً، حيث يلاحظ أن الإنفاق العام يشكل نسبة كبيرة من الدخل لدى الدول النامية اقتصادياً، ويعود ذلك إلى محدودية الدخل من جهة، وإلى الدور الاجتماعي الذي تلعبه الدول من جهة أخرى في سبيل تقديم الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع²².
 أمّا في الدول المتقدمة اقتصادياً فإنه وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف الإنفاق العام كرقم مطلق إلا أنه يشكل نسبة متدنية إلى إجمالي الدخل، ويعود ذلك إلى أكبر حجم الدخل القومي في الدول المتقدمة اقتصادياً.

²² - محمد خصاونة، المالية العامة، النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 61.

المبحث الثاني: قواعد وحدود النفقات العامة وتقسيماتها:

المطلب الأول: القواعد الأساسية للنفقات العامة:

الإنفاق العام قواعد عامة يجب أن يخضع لها، أي بيان الضوابط التي تحتاج عملية الإنفاق العام، وهو ما يطلق عليها قانون الإنفاق العام أو دستوره.

الفرع الأول: قاعدة المنفعة القصوى²³:

تعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي، ومحل إجماع بين أغلب منظري المالية العامة. وقاعدة المنفعة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها، وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها يعني أنّ هذه النفقات لا مبرر لها. والمقصود بتحقيق الفائدة أو المصلحة العامة أو المنفعة العامة ألا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الذاتية لبعض الأفراد أو لبعض شرائح المجتمع على حساب الأخرى، كما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي واجتماعي. كما يجب أن توزع اعتمادات النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى من جهة، وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة كضرائب من جهة أخرى.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدارها، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار المتعددة للنفقات الاقتصادية وغير الاقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلية مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة، وإن كان من الممكن الارتكاز على العاملين أساسيين:

العامل الأول: حجم النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني.

العامل الثاني: طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

وبصفة عامة فإن الحكم على مدى توفر المنفعة العامة في النفقة العامة يمكن أن يتم على أساس اعتبارات عملية معينة، على أن تأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة على حدة.

الفرع الثاني: قاعدة الاقتصاد في النفقة:

²³ - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 82 - 83.

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة، حيث أنّ هذه الأخيرة بديها تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أية قيمة مضافة أو تحمل أية منفعة.

بمعنى آخر تهدف هذه القاعدة إلى استخدام أقل حجم من النفقة الهامة من الأداء نفس الخدمة أو الخدمات. ويمكن تهديد مظاهر التبذير وعدم الانضباط المالي في كل دول العالم، خاصة في البلدان السائرة في طريق النمو نتيجة نقص أو غياب رقابة سياسة كفؤة وفعالة.

وتأخذ هذه المظاهر صورة على سبيل المثال اقتناء أدوات ولوازم للحكومة فوق ما تحتاج إليه فعلا لهذا يعد أمر تقييد النفقات العامة في جميع القطاعات بناء على مبادئ معينة على رأسها التقييد بالاحتياجات الحقيقية الفعلية، بشكل يجعل الدولة لا تتحمل إلا النفقات العامة الضرورية بحج أمثل، لتحقيق المصلحة العمومية لجميع أفراد الشعب، ويتحملون في نفس الوقت أقل عبء مالي ممكن²⁴.

الفرع الثالث: قاعدة الإجازة المسبقة من السلطة التشريعية:

يقصد بالإجازة هنا عدم صرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا بعد موافقة الجهة المختصة، وبالتالي فإن الموازنة العامة للدولة والمتضمنة إيرادات الدولة ونفقاتها تصدر القانون ويتم مناقشة هذا القانون لدى السلطة التشريعية (مجلس النواب)، وبعد الموافقة وإقرار هذا القانون نحصل على إجازة الصرف من بنود الموازنة العامة.

إنّ تحقيق القاعدتين السابقتين لا يتم إلا من خلال هذه القاعدة، حيث أنّ غياب هذه الإجازة المسبقة للصرف يعني عدم وجود رقابة على الصرف وعدم التيقن من الحاجة الفعلية للإنفاق وبالتالي يصبح من الصعوبة تحقيق القواعد السابقة. يتعدد وسائل الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي، ولكن يمكن تحديد ثلاث جهات رئيسية تتولى الرقابة على الإنفاق الحكومي وهي على النحو التالي:

أولاً: السلطة التشريعية:

وتكون مهمتها بالأساس الموافقة المسبقة على بنود الاتفاق العام، وهي السلطة التي تتولى مناقشة مشروع الموازنة العامة، ولها صلاحية إلغاء أي بند من بنود الاتفاق العام ترى عدم وجود حاجة فعلية، وإلغاء أو تخفيض أي نفقات البنود التي ترى إمكانية تأجيلها.

ثانياً: رقابة مالية:

²⁴ - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 84 - 85.

من خلال أجهزة وزارة المالية من خلال المراقبين الماليين التابعين لوزارة مالية والعاملين في مختلف الوزارة والدوائر الحكومية والذين يتولون إجازة مستندات العرف بعد التأكد من وجود مخصصات لهذه البنود ووجود الوثائق والمستندات المعززة لها²⁵.

ثالثا: رقابة الأجهزة الحكومية الأخرى الخارجية والمستقلة²⁶:

وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني، وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة بعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها.

المطلب الثاني: حدود النفقات العامة²⁷:

يتضمن هذا العنصر مشكلة بالغة الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى وعاء النفقات العامة، بحيث لا يمكن للدولة لأن تتجاوزها، والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال هذا المنظور، هل توجد حدود لا يمكن تجاوزها عند وضع الاعتمادات والمبالغ المهيأة للنفقات العامة؟ وهل هناك حجم أو سقف أمثل لهذه النفقات؟. لقد استقر الفكر التقليدي، لفترة من الزمن على تحديد نسبة معينة تقدر 10 أو 15% من الدخل الوطني توجه للنفقات العامة لا يمكن تجاوزها. في الحقيقة أن هذا الفكر أصبح غير مهما في الوقت الحالي نظرا لجمود هذا الرأي من جهة، وتجاههم للعديد من الظروف الاقتصادية والمالية التي تتميز الاقتصاد الوطني لدول معينة، والتي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة ذاتها، من جهة أخرى.

فالعوامل الإيديولوجية السائدة في دولة معينة، تعني أنه إذا كان السائد في دولة ما الإيديولوجية الفرد فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل الوطني، وسبب ذلك أن دور الدولة، في ظل هذه الإيديولوجية، يقتصر على أدائها بوظائفها التقليدية بالأنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص (الدولة الحارسة) أما ما عدا ذلك من أنشطة فمخصص لحرية الأفراد، أما في ظل الإيديولوجية التدخلية يتمثل دور الدولة في تدخل العديد من الشؤون الاقتصادية التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كاستغلال بعض المشاريع الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة بالدورات الاقتصادية والعمل على استقرار العملة المحلية وتقديم الخدمات المجانية.

²⁵ - محمد محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 56 - 57.

²⁶ - المرجع نفسه، ص: 86.

²⁷ - المرجع نفسه، ص: 87 - 88.

وأخيرا في ظل الإيديولوجية الجماعية، حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية، وتملك المجموعة أدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير، وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل الوطني ذاته، وتتعدد أنواع هذه النفقات احتياجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها وكانت هذه الفكرة مهيمنة لدى الدول المنتجة ذات النمط الاشتراكي قبل انهيارها.

كما تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في حجم النفقات العامة وحدودها، حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة والدخل القومي والمستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل والدخل الوطني والمستوى العام للأسعار، ومدى تأثير كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق العام أصبح لأن من أهم الوسائل تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، ومنه على مستوى الاقتصاد العام في جملته ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي المرتكز على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار)²⁸.

أما لدى اقتصاديات الدول النامية التي تنعت بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن مستوى معين، وإلا ترتب على ذلك بدء ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة (أنواع)

الفرع الأول: نفقات التسيير والاستثمار:

أولا: نفقات التسيير²⁹:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتمكونة أساسا من أجور الموظفين، ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ.

ومنه لا يمكننا ملاحظة أنه قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هيكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعتبر بتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.

²⁸ - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 88-89.

²⁹ - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-67.

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المجموعة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهما الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام، ويتفرغ القسم إلى فصول ويتمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية، وعنصرهما مهما في الرقابة المالية.

وفي الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخفيض نفقات التسيير ما دامت أنها غير منتجة، وأنها تدمير للثورة المحصل عليها عن طريق الضرائب، وهذا حسب الكلاسيك كما أوردنا سابقا.

لكن لما ندقق التحليل نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه، فهي تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة.

إنّ زيادة عدد الموظفين ارتفاع حجم الأجور، عصرنة المصالح المدنية هي عوامل شاركت في زيادة نفقات التسيير يجب أن تسيير كذلك أن إنجاز تجهيزات هامة يدفع إلى ظهور نفقات تسيير أخرى في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة³⁰.

ثانيا: نفقات الاستثمار:

نفقات استثمار الدولة وتشمل نفقات الاستثمارية التي تقوم الدولة بتنفيذها على أملاكها أو أملاك الهيئات الخاصة التي تساهم الدولة فيها³¹، يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، كالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصاد البريطاني كينز الذي برهن أن في فترة ركود اقتصادي تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه. مضاعف الاستثمار. فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين "بناء طريق سريع" خلال فترة أزمة اقتصادية، فالنفقة العامة الاستثمارية تسمح بتوزيع الأجور العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين ويسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثمارية، حيث يتميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة، والعمليات رأس المال لهذا

³⁰ - محمد محزري عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

³¹ - علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 30.

يمكننا عدو ملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري الخدمات المنتجة المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، الترتيب والتكوين المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية للتنمية³².

الفرع الثاني: التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة:

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة، تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية، تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد، وبالرغم من بعض العقبات التي وقفت أمام مفكري المالية العامة، إلا أنها تمثل أداة أساسية في تحديد نوعية النفقة العامة، وآثارها وأهدافها، الشيء الذي يسهل تسيير الأموال العامة. ومن أهم التقسيمات العلمية والاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة، ودقيقة إذ نجد التقسيمات التالية³³:

أولاً: تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة:

تنقسم النفقات العامة تبعاً للهدف المسطر لها لبلوغه أو لما اعتاد تسميتها بالتقسيم الوظيفي إلى ثلاث نفقات أساسية هي: نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، ونفقات اقتصادية.

أ. نفقات الإدارية:

ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة بوظائفها وتضم هذه النفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية. وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا، وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

ب. نفقات اجتماعية³⁴:

تلك النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعلم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة.

ج. نفقات اقتصادية:

³² - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 68-69.

³³ - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

³⁴ - عتو خدومة، نخيمة كريمة، آليات ومتطلبات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

هي النفقات التي تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية وغيرها من النفقات لإشباع الخدمات العازمة، كالطاقة، والنقل والتي تستهدف تزويد الاقتصاد بالنسبة الأساسية³⁵. كما يسمى أيضا هذا النوع من النفقات، بالنفقات الاستثمارية التي تطرقت إليها سابقا حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني، وتراكم رؤوس الأموال³⁶.

ثانيا: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

يمكن أن تقسم كذلك النفقات العامة، طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية، ونفقات تحويلية.

أ. النفقات الحقيقية:

تلك المبالغ المالية التي تعرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور وأسعار السلع والخدمات، والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة إلى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية³⁷.

ب. النفقات التحويلية:

هي تلك النفقات التي لا تتم بمقابل معين، أي أنها تمثل تيارا نقديا من قبل الدولة، ليقابله من قبل الأفراد أو سلعة أو خدمة معينة، ومثال ذلك نفقات دعم السلع والخدمات، ونفقات الضمان الاجتماعي في بعض صورها، ونفقات وفوائد وأقساط الدين العام³⁸.

ثالثا: النفقات العادية والنفقات الغير العادية:

أ. النفقات العادية:

تلك التي تكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي خلال كل سنة مالية، مثل أجور الموظفين والعمار، وأسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك³⁹.

ب. النفقات غير العادية:

³⁵ - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

³⁶ - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2000، ص: 39.

³⁷ - محمد محرزى عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

³⁸ - عتو خدمومة، نخيمة كريمة، آليات ومتطلبات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

³⁹ - محمد محرزى عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 78 - 79.

هي تلك التي لا تكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها في فترات معينة تزيد عن النسبة أي تأتي بصفة استثنائية مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية كالفيضانات والكوارث الطبيعية، ونفقات البناء والأشغال العمومية للطرق والسكك الحديدية... الخ.

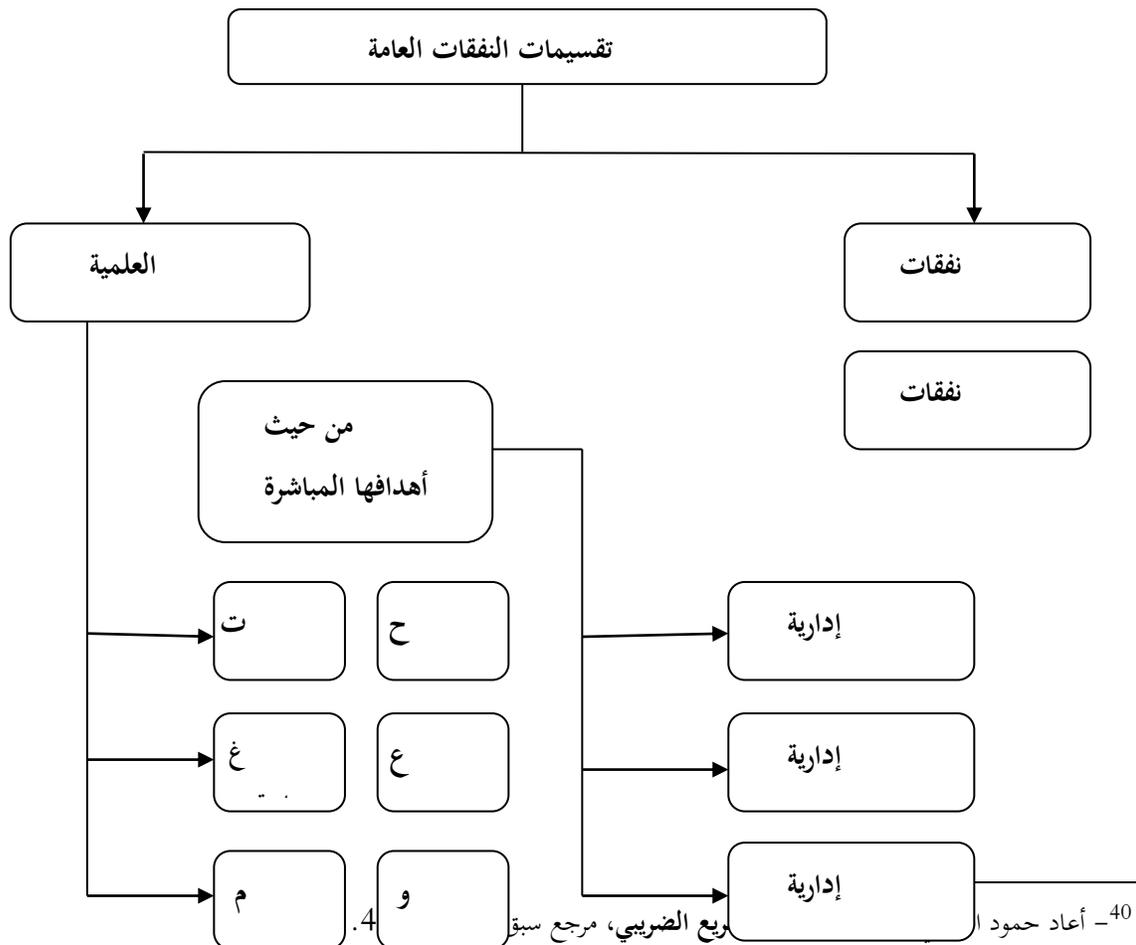
رابعاً: النفقات الوطنية والنفقات المحلية:

أ. النفقات الوطنية: النفقات الوطنية أو المركزية، هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزين القيام بها. مثل نفقة الدفاع الوطني والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

ب. النفقات المحلية:

النفقات المحلية أو الإقليمية هي تلك التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين، أو محافظة معينة داخل الدولة، وتظهر في موازنة الإقليم بعض النظر عن المستفيد منها وعن من يتحمل عبئها مثل نفقات الكهرباء والهاتف والماء⁴⁰.

الشكل رقم (01): تقسيمات النفقات العامة



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من التصنيفات السابقة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، والأسباب الحقيقية والظاهرية لتزايد النفقات

العامة

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تبدو أهمية دراسة آثار النفقات العامة، من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراضاً دقيقة، وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، إذ متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق - على نحو واع- وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية⁴¹. وأهم للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة، كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعة عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك الوطني، وإعادة توزيع الدخل الوطني، وهذا الأثر تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة، وهناك أيضاً آثار غير مباشرة للنفقات العامة، تنتج من خلال دورة الدخل، والذي يعرف من الناحية الاقتصادية بمبدأي المضاعف والمعجل وبين "المضاعف" تأثير النفقات الاستثمارية الإضافية على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية. أما "المعجل" فيبين أثر التغيير على الاستثمار نتيجة التغيير في الطلب الاستهلاكي.

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

سنتطرق فيما يلي إلى آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطني، وكذلك على الاستهلاك وأخيراً على نمط توزيع الدخل الوطني، أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني، وسنقوم بمعالجة هذه الآثار الواحد تلو الآخر فيما سيأتي:

1. آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

⁴¹ - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99-100.

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءاً هاماً من هذا الطلب، وتزداد أهمية بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.

ولبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية، يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة.

1-1: النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:

تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل كذلك على تكوين رؤوس الأموال العينة التي ستستعمل للاستثمار وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

2-1: النفقات الاجتماعية:

تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينة، فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الأفراد "المتعلقة بالفئات محدودة الدخل".

وبالتالي فلا يمكن مقدماً معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد، ولكن ابتداءً هذه الفئات "ذوو الدخل المحدود" وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فإنه من المنطقي أن تتجه الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها، بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها.

3-1: النفقات العسكرية:

تملك أثراً فعالاً على الإنتاج الوطني، على وجه الخصوص، كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول، والنفقات العسكرية يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وما بعد الحرب، وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية، والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة.

وترى النظرية المالية التقليدية أنّ النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، بينما تميل النظرية الحديثة إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات العسكرية⁴².

⁴² - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

2. آثار النفقات العامة على الاستهلاك⁴³:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور، ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية، أما في الحالة الثانية فيتحدد حجم الاستهلاك كما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعاملها، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات، غير أنّ طريقة توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات لها أثر هام على الاستهلاك، فيتخصص مبالغ ضخمة لمرفق الدفاع أو الإنفاق في مجالات الخارجية يقلل من حجم الاستهلاك لأن هذه الأموال لا تؤدي بطبيعة الحال إلى خلق مناصب شغل، وزيادة الإنتاج بصورة عامة، مما يؤثر سلبا على مداخيل الأفراد وبالتالي على إقبالهم على السلع والخدمات.

3. آثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني:

تحقيق لمبدأ العدالة الاجتماعية، تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة، بتوزيع المداخيل على كافة أفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية.

فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والرواتب، لكن هذا غير كافي لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتحقيق الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة، غير أنّ توزيع المداخيل يتوقف على مدى الثراء الوطني، فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الطريقة ومداخيل الأملاك الوطنية، وفي حالة الركود الاقتصادي والافتقار إلى الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على دخل الأفراد⁴⁴.

ثانيا: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

للفنقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

من خلال الاستهلاك المولد أي من خلال ما يعرف بالأثر أو الضارب من خلال الاستثمار المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع، وسوف ندرس أثر كل منهما على التوالي:

1. أثر المضاعف

⁴³ - بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

⁴⁴ - المرجع نفسه، ص: 59 - 60.

يعد كينز أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية إذ حاول قياس الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، أي أنّ مفهوم المضاعف عند كاهن هو مضاعف التشغيل، أمّا الاقتصادي "كبير" فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل أو الذاتي في الدخل القومي من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاستهلاك القومي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي⁴⁵.

وتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبوات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ربع لصالح الأفراد⁴⁶.

أما فكرة المضاعف التي طوره كينز كانت ثمرة بحث الانجليزي ريشارد خان سنة 1931، والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البنية التحتية من أجل مضاعفة حجم التشغيل.

وإذا كان تركيز ريشارد خان على مضاعف التشغيل ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام والتصدير، ويمكن من خلاله تقسيم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية⁴⁷.

$$\frac{\Delta د}{\Delta ث} = م$$

حيث: م المعامل العددي، المضاعف.

$\Delta د$: التغيير في الدخل القومي.

$\Delta ث$: التغيير في الاستثمار.

وخلاصة القول ترجع كما ذكرنا سابقا في مفاد فكرة المضاعف.

أثر المعجل:

فالإضافة إلى الآثار الغير مباشرة التي ترتب على الأنفاق العام في الدخل القومي، وفي التشغيل خلال الحلقات المتناقضة من الأولى، فإن آثار غير مباشرة أخرى تترتب على النفقات العامة⁴⁸.

⁴⁵ - عتو خدومة، نخنيمة كريمة، نخنيمة كريمة، آليات ومتطلبات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

⁴⁶ - محمد محرز عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

⁴⁷ - خالد شحادة، الخطيب أحمد زهيد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005، ص: 99-100.

⁴⁸ - زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص- ص: 75-78.

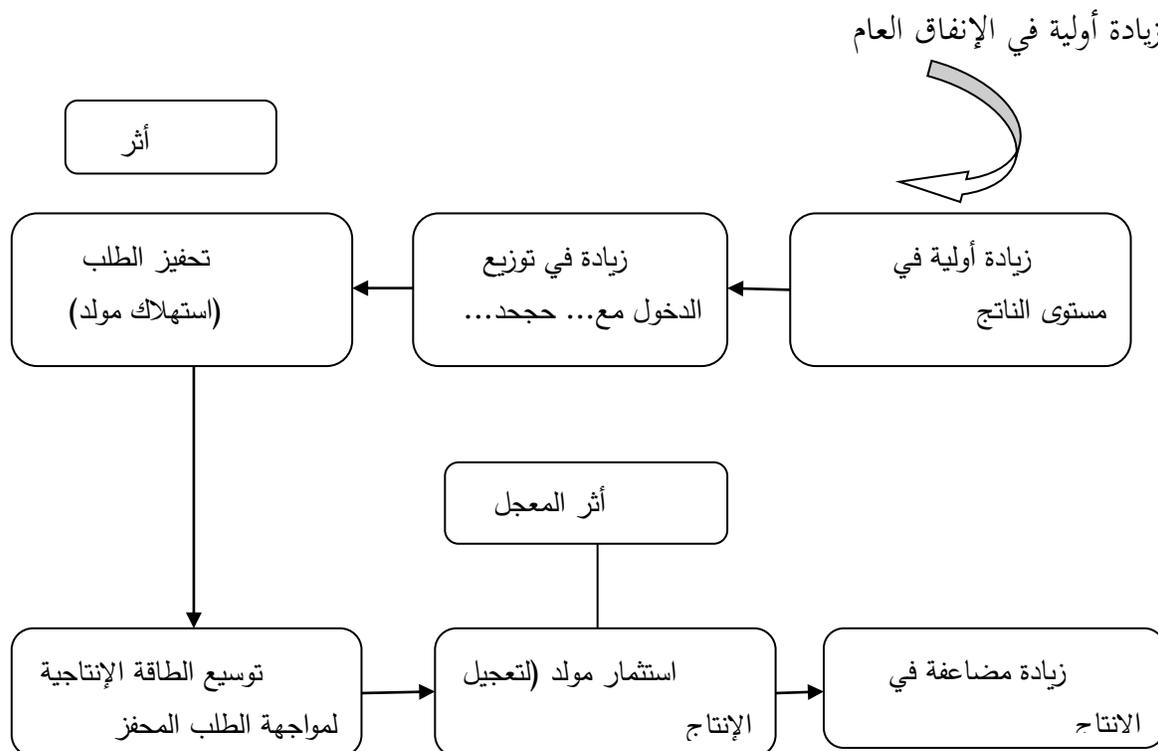
فمصطلح المعجل يعبر في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الأنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على النحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل⁴⁹.

فالمعجل بين أثر تغيير الاستهلاك على الاستثمار، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$\frac{D\Delta}{I\Delta} = \frac{\text{التغيير في الاستهلاك}}{\text{التغيير في الاستثمار}}$$

وحقيقة الأمر، أن زيادة الدخل، كما رأينا، يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج، وبالتالي الأرباح، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني. ومما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل كما أن أثر المعجل، شأنه في ذلك أثر المضاعف، يختلف كمن قطاع صناعي إلى آخر⁵⁰.

الشكل رقم (02): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل



⁴⁹ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، ص: 81.

⁵⁰ - المرجع نفسه، ص: 81.

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة:

من بين الظواهر الاقتصادية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة دون الأخذ بعين الاعتبار درجة نمو الدولة الاقتصادي أو النظام السياسي السائد فيهما.

فحاول الاقتصاديون تفسير هذه الظاهرة، والوقوف على أسبابها سواءً كانت ظاهرية أو حقيقية وسنتطرق فيما يلي إلى

جملة هذه الأسباب⁵¹:

⁵¹ - محمد محرزى عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 89- 91.

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

المقصود بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة الناتجة عن زيادة حجم، أو عدد الحاجات العامة، وبالتالي ترجع أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية إلى أسباب سياسية واقتصادية وإدارية ومالية.

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب الاقتصادية الداعية إلى زيادة النفقات العامة، زيادة الدخل القومي، وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذلك تصاعد موجة التنافس الدولي⁵².

فالنسبة كزيادة الدخل القومي لدولة ما، يشجعها على زيادة نفقاتها تحسين بغية تحسين مستوى رفاهية أفراد المجتمع، وكذلك التوسع في إقامة المشاريع، وزيادة المرافق العامة الاقتصادية والاجتماعية بغرض مسانير التنمية في البلد. كما يعتبر التنافس الدولي في المجال الاقتصادي عامل كبير وراء تزايد النفقات العامة، وذلك من خلال تقديم مختلف الحكومات للإعانات المساعدة للمشروعات العامة، والخاصة لتشجيعها على تحسين القدرة التصديرية ورفع الجودة والنوعية للسلع المصدرة⁵³.

2. الأسباب السياسية:

تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبدئ الحرية والديمقراطية وتقرير مسؤولية الإدارة، فانتشار المبادئ الديمقراطية يجعل الحكومات تميل إلى الإسراف في الإنفاق، كما انضموا الدولة ومسؤوليتها وتحولها من دولة غير مسؤولة إلى دولة مسؤولة يزيد من الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لها أعمال وتصرفات الإدارة العامة وغيرها من الكوارث الطبيعية، كما تؤثر سوء الأخلاق السياسية ونقص الشعور بالمسؤولية لدى القائمين على الجهاز الإداري على زيادة النفقات العامة بفعل اتساع دائرة التبذير وسوء استعمال الأملاك العامة⁵⁴.

3. الأسباب المالية:

وتتمثل هذه الأسباب في:

⁵² - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام يتابع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 42- 43.

⁵³ - المرجع نفسه، ص: 43.

⁵⁴ - محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص ص: 46- 47.

3-1: توافر فائض في الإيرادات العامة: كلما تمثلت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها ذلك من زيادة

الإنفاق العام، وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها، وهذا يعتمد بالتالي على تقدم الدولة اقتصاديا وإداريا واجتماعيا.

3-2: لجوء الحكومة إلى أسلوب الاقتراض الداخلي والخارجي: فالدولة تلجأ إلى إصدار سندات للاكتتاب الأفراد

بشروط سهلة ومناسبة، مثل إعفاء فوائد السندات من الضرائب.

4. الأسباب الإدارية:

ترتبط بعوامل علاقة بالتوسع الأفقي، والرأسي للجهاز الإداري للحكومة، وهناك مجموعتان من الأسباب الإدارية هما:

- توسع الجهاز الإداري للحكومة.

- استخدام الأساليب الإدارية الحديثة⁵⁵.

وبمفهوم آخر فقد أدى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من حراسة إلى دولة متدخلة إلى تضخم الجهاز الإداري بها

وازداد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به⁵⁶.

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة⁵⁷:

يقصد بالأسباب الظاهرية زيادة وتساعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في

حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة، ومن أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة، تدهور قيمة النقود (أولا)، تعديل

وتغيير أساليب وكيفيات وضع الميزانيات (ثانيا) وازدياد عدد السكان واتساع إقليم الدولة (ثالثا).

أولا: تدهور قيمة النقود:

وهو من الأسباب الأساسية للزيادة الظاهرية للنفقات والمقصود تدهور قيمة النقود هو انخفاض قوتها الشرائية، فيما

ينجم عنها نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من قبل، وبمعنى آخر هو ارتفاع أثمان السلع والخدمات

والدولة تدفع قيمة نقدية أكبر من القيمة النقدية التي كانت تدفعها للحصول على نقص المقدار من السلع والخدمات،

وبالتالي الزيادة هنا في هذه الحالة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها أية زيادة في المنفعة الحقيقية.

⁵⁵ - بلال عوايشة، إصلاح الإدارة المحلية في ترشيد النفقات العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص: 44-45.

⁵⁶ - محمد صغير البعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

⁵⁷ - بوني نصيرة، ازدياد النفقات العامة، محاضرة في المالية العامة، 2016، ص: 21-23.

ثانيا: التغيير في أساليب وكيفيات وضع الميزانيات:

كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، أي تخصيص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها في الميزانية العامة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها لكن بعد إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يوجب ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخفيض في الميزانية ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، وعليه فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعتبر زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

ثالثا: زيادة عدد السكان أو زيادة مساحة إقليم الدولة:

الزيادة في عدد السكان أو الزيادة في مساحة إقليم الدولة قد يكون أحدهما أو كلاهما أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة، فهذه الزيادة تكون سببا في زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملغاة على عاتق السكان، أي يزيد عدد السكان في الدولة أو قد تحتل دولة أخرى، ومن تتم هذه الزيادة في عدد السكان أو اتساع إقليم الدولة يتطلب زيادة في النفقات العامة، لكن في الحقيقة هذه الزيادة في النفقات العامة لكن زيادة ظاهرية لأنه ليس لها مقابل لأنه لم تزيد في التفرع العام.

ولم تزيد في الأعباء الملغاة على عاتق السكان، لكن إذا زاد نصيب الفرد من النفقات العامة، فإن الزيادة في الحالة تكون حقيقيين وليس ظاهرين⁵⁸.

وبمعنى آخر تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى التعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية ونهاية السنة المالية على نحو يؤدي إلى زيادة مبالغ النفقات العامة دون أن ينطوي ذلك على زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة⁵⁹.

⁵⁸ - بوني نصيرة، ازدياد النفقات العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-23.

⁵⁹ - محروق سهام، طرق آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، مذكرة الماجستير، المسيلة،

22015، ص: 29.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل تبين أن النفقات العامة، وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها وتقسيماتها إلى تحقيق النفع العام، وإشباع حاجات المواطنين لفائدة النشاطات ذات المصلحة العمومية.

ففي ظل محدودية الموارد من جهة، وتزايد النفقات العامة في الوقت الحاضر من جهة ثانية، نظرا الزيادة مدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأجل دفع عجلة التنمية نحو الأمام خاصة في الدول النامية أصبح انتهاج سياسة ترشيد الإنفاق العام ملحا لأجل الإلمام بتحقيق جملة الأهداف التي تسعى إليها تلك الدول.

فترشد الإنفاق العام يعتبر وسيلة مهمة للخروج من معضلة قصور وشرح مصادر التمويل، وأي سياسة رشيدة للإنفاق العام هي السياسة التي تقل فيها مظاهر التبذير والإسراف وتعمل على تحقيق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني :

اليات السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة

تمهيد:

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية والعقلانية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل بالرغم من الاختلافات المفاهيمية والتطبيقية لترشيد الإنفاق العام إلا أنه هناك اتفاقا واسعا حول أهمية مبدأ الترشيح وضرورياته خصوصا في ظل الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول من حين إلى آخر، نتيجة لذلك أصبح الاهتمام مركزا على موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي.

تصاغ السياسة المالية للحكومة على ضوء الحاجة إلى تدخل الحكومة في مجريات النشاط الاقتصادي ويكون ذلك التدخل لمعالجة خلل اقتصادي ما، سواء كان موجودا فعلا أو متوقعا، وتستخدم أدوات السياسة المالية الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية.

تعتبر الميزانية العامة عن أهداف الدولة الاقتصادية، فمختلف بنود ومحتويات الميزانية تحدث آثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية ليست فقط أداة محاسبة تبيين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي وثيقة متصل بالظرف الاقتصادي ووسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها.

ولهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ترشيد الإنفاق العام
- المبحث الثاني: سياسات ترشيد الإنفاق العام
- المبحث الثالث: الميزانية العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام.

المبحث الأول: ترشيد الإنفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة للخروج من معضلة اقتصادية في ظل قصور وشح مصادر التمويل من خلال التخصيص الأمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقييد التام بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها كل دولة حيث أن إنفاق مبلغ معين لم يعد انجازا في حد ذاته وإنما الإنجاز هو مدى تحقيقه للأهداف المحددة.

المطلب الأول: ماهية ترشيد الإنفاق العام وعناصره.

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العام نظرا لتعدد الاتجاهات والرؤى ولإعطاء أكثر توضيح سوف نتطرق لبعضها بالإضافة إلى جملة من العناصر والدعائم التي تتركز عليها عملية ترشيد الإنفاق العام.

أولا: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

- تعريف ترشيد الإنفاق العام:

ترشيد الإنفاق العام هو العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تحويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلا إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف¹. واعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على أنه "التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع"²

كما أنه يعني الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل بدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي قوم بالإنفاق، وتقليل الخسارة والتضحية بالفرص البديلة أمام الإنسان (الفرد العادي والمنظمات الخاصة) وإن الإنفاق العام

¹ محمد عبد المنعم غفر وآخرون، الاقتصاد المالي والوظيفي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الشباب الجامعية، 1999، مصر،

² محمد عمر أبو دوم، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، مصر 2006، ص44

وترشيده هي مسائل ترتبط بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها الإنفاقية على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة.¹

مما سبق يمكن أن نعطي مفهوما شاملا لترشيد الإنفاق العام على أنه التصرف في المال العام بلا تبذير ولا تقتير بالعقلانية وحسن التدبير والرعاية مع اجتناب هدره بما يحقق أقصى حاجيات المجتمع بكل كفاءة وفعالية.

عناصر ترشيد الإنفاق العام:

تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة من العناصر والدعائم التي تتركز عليها ومن أهمها ما يلي:²

1- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل:

يتحقق ذلك بتضييق سقف المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على قرار سياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه المجتمع وهو الموقف الذي بدوره يحدد النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم بالإضافة إلى ظروف البيئة التي يمر بها المجتمع، وكل هذه الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق يتحدد إذا ما تم التوصل إلى النقطة التي تتعادل عندها المنفعة الحدية للمنفعة العامة لهذه النفقة لو بقيت في يد الأفراد ولو قاموا بإنفاقها، ومن هذا المنظور فإن تقسيم الوظائف بين الدولة والهيئات الخاصة لا يعتمد على معيار النسب أو القطاعات لأن في ذلك قصر النظر وإنما يعتمد على معيار تنظيم مصلحة المجتمع المحققة.

2- توجيه النفقات العامة نحو النفع العام:

ونقصد به ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة ولن ندخ هنا في جدل علمي الدائر بين علماء المالية حول تحديد طبيعة وماهية الحاجة العامة، والمعايير التي تحتكم إليها، لذلك فهذا المعروف جيدا في الأدب المالي المعاصر

¹ نائل عبد الحفيظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص 39

² نائل عبد الحفيظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص 267

لكن الذي يستحق التأكيد والتنويه به هو أن الفكر المالي المعاصر يعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، ويعتبر الخروج عليه خروجا عن المبادئ المالية الرشيدة ويتطلب هذا عدم تخصيص النفقات العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ خاصة.

3- إتباع مبدأ الأولوية:

يؤكد الخبراء الماليون على ضرورة احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات أكثر أهمية الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني وعدم تحقيق الإنفاق العام لأثاره المرجوة، فاحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها، وقد تعرض لفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ، ومن ذلك تخفيف التكلفة، حيث أن المقارنة بين تقليل التكلفة ومستوى العائد تسمح باختيار المشاريع، أي تكون عوائدها أكثر من التكاليف اللازمة لإنشائها، كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف المرجوة للأثار المباشرة لكل هذه المشاريع ليسمح بترتيبها والبدء بأفضلها تحقيقا للمصلحة العامة.

4- التحديد الدقيق لوقت ومقدار النفقة:

هذا العنصر يتعامل مع قضيتين لا غنى عن أي منهما، الأولى أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها، وبعبارة أخرى ضرورة أن تكون النفقة معيارية أو فردية منهما، والثانية أن يتم الإنفاق العام، فإذا كان الإنفاق لا يشبع أي حاجة فهو إنفاق سفیه كأن تعطي مرتبات أو مكافآت بغير تقديم خدمة حقيقية تفيد المجتمع أو تعطي إعانات لمن لا يستحقها وعلى وجه المقابل نجد عدم وجود النفقة مع وجود الحاجة ما يجعل توفير المال في هذه الحالة يعد سلوكا غير رشيد.

5- توافر المعلومات المالية:

يجب توفر جملة من المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الإنفاق المختلفة وأن تكون هذه المعلومات معالجة وقابلة للاستعمال مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية إلى جانب الإدراك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف حيث أن مهمة تحقيق كل من النفقات والإيرادات مهمة أعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلفة والقيام بإعداد وتصميم مشروعات يصعب تنفيذها.

المطلب الثاني: مبادئ وخطوات ترشيد الإنفاق العام

لقد حاول بعض العلماء وضع معايير يمكن على أساسها تحديد الحجم الأمثل للإنفاق، وأمام الاختلاف حول هذه المعايير فإن من الأفضل وضع مبادئ العامة والأساسية التي لا غنى لأي جهاز إداري عن إتباعها والتقييد بها لتحقيق الترشيح ومن أجل التطبيق العلمي لهذه المبادئ لا بد من تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام.

أولاً: المبادئ الأساسية لترشيد الإنفاق العام

هناك مجموعة من المبادئ يجب إتباعها لتحقيق الترشيح في الإنفاق العام وهي.

1- تحقيق المنفعة العامة: إذا كانت النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة وبالتالي تحقيق

المصلحة العامة، فإنها لا يمكن أن تكون مبررة إلا بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع وهذا ما يقضي عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو المجتمعات أو فئات المجتمع دون البعض الآخر لأسباب سياسية أو اجتماعية، ذلك أن التزام الإدارات المكلفة بالإنفاق بتحقيق المصلحة العامة، يعتبر وليد تضحيات جسام قدمت في سبيله، فالصراع التاريخية الذي شهدته إنجلترا وفي فترة لاحقة فرنسا والذي أدى إلى ظهور ما يعرف الآن بالميزانية العامة كان القصد منه إلزام المكلف بالإنفاق لتحقيق المصلحة العامة.

2- الاقتصاد في التكلفة: هذا الاقتصاد الذي يرتبط بتحقيق المنفعة العامة ارتباطاً عضوياً، بحيث أنه

كلما انخفضت تكلفة المنفعة العامة إلا وتحقق النفع العام بكيفية أكثر لكن ذلك لا يعني التقصير إلى حد التقشف بل يعني حسن التدبير والابتعاد عن الإسراف والتبذير للأموال العامة في مجالات غير مفيدة، وهو ما يستلزم بالضرورة الابتعاد عن النفقات الغير منتجة والتي تكون إنتاجيتها ضئيلة كما يقضي تحديد الأولويات للإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها، فسد الخصاص في مجال الماء الصالح للشرب أولى من بناء المركبات الرياضية والأدوات الترفيهية عديمة الفائدة، لكن المقصود هو أن توظف النفقة باقتصاد لتحقيق أهم الأهداف وأكثرها نفعاً لتحقيق التنمية.

3- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية: بحيث ينبغي أن تعكس المردودية المنتجة

التي تترتب عن النفقة العامة، أي المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة، فينبغي أن تكون المردودية جيّدة تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من توفير السلع والخدمات، فالحرص على جودة الخدمات والسلع تمكن

من جذب المصاريف الإضافية الكثيرة التي تثقل كاهل الدولة وتغني عن أعمال الترميم المتكررة والمتابعة عن تكاليفها وبالإضافة إلى ذلك فإن المردودية الاجتماعية للنفقة تنطوي على تحويل النفقات العامة الاجتماعية قصد محاربة ظاهرة الفقر، فكل مصلحة ينبغي أن تبحث عن أعلى درجة من الفعالية مقابل أقل تكلفة ممكنة.

ثانيا: خطوات ترشيد الإنفاق العام:

اعتمادا على ما أوضحنا من مبادئ تحقيق الرشد في الإنفاق العام، وتبعا للمشاكل التي تواجه التطبيق العملي لهذه المبادئ لابد من تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام وهي¹:

- 1- تحديد الأهداف التي تسمح للمجتمع بتحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.
- 2- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف مما يضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تطلع بها الدولة وتلك التي يطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع الغير مباشر.
- 3- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.
- 4- تخصيص المواد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة مما يتفق ومتطلبات الإطلاع بالبرامج مع تفضيل البرامج التي مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام الذي يمكن من تحديد مراكز مسؤولة عن إنجاز مكونات البرنامج.
- 5- إعادة تقسيم برامج الإنفاق على فترات وفقا لم يطرأ من تغيرات على أولويات الهدف وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الإطلاع بها.
- 6- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يتضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد المدى الزمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال على أن يتم ذلك في إطار اللامركزية باعتبار أن الأهداف ومعايير الإنجاز محددة.

¹محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 105

- 7- ضرورة توفر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن العملية الرقابية مراجعة مستمرة لظروف الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة التقييمية.
- 8- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة لما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي والجزئي.

ثالثا: أهداف ترشيد الإنفاق العام:

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق ما يلي¹:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، وعلى نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- تحسين طرق الإنتاج المالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- حفظ عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على تضخم المديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
- مراجعة هيكلية للمصروفات، عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها.
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- تجنب مخاطر المديونية الحالية وأثرها خصوصا وأن أكثر من الدول النامية تعاني من مشكل ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.

¹ شعبان فرح، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر

- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تحسب في المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

المطلب الثالث: أسباب وعوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام

هناك عدة عوامل من شأنها أن تساهم في نجاح عقبة ترشيد الإنفاق العام والتي نذكر منها:

1- **دقة وحسن تحديد الأهداف:** إن حسن اختيار الأهداف والدقة في تمييز ما ينبغي تحقيقه أو توفيره أو إيجاداه من طرف الدولة إشباعا للرغبات العامة من خلال ما تخصصه من أموال لذلك من أصل الرشد وعلامة العقلانية ومظاهر الحكمة ومفتاح الصواب، ولم تتقدم الدولة ولم تزدهر إلا بالاختيار الأمثل للأهداف مع الحذر من تعارضها مع بعضها البعض، فلا تحل مشكلة أو مشكلات أخرى لهذا فحسن اختيار الهدف سواء القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة مع مراعاة الأصل منها من الأهمية بما كان وهو لحظة ونقطة بداية ترشيد الإنفاق العام والحفاظ التام والجدي على المال العمومي مع مراعاة تحقيق أسمى وأفضل وأقصى الحاجات التي يستلزمها السكان.

ومن أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية بشقيها (تحصيل الإيرادات وصرف النفقات) هي مشكلة تحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات ووحدات الجهاز الإداري بغية تجنب أن تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة وأن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية خاصة الطويلة الأجل، تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية بالدقة التي تقررها الواردات وفروعها وتحقيق برامجها التي تأثرت بالأهداف المسطرة في الميزانية.¹

¹ خالد المعاشني، الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام التخصيص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية

2- الترتيب حسب الأولويات: المهمة الأساسية لترشيد الإنفاق العام هي تحديد الأولويات وترتيبها حسب درجة أهميتها ونفعيتها في البرامج التي تتولى الحكومة أو أحد أجهزتها القيام بها حفظ المال العام من الهدر والتبذير وخدمة المجتمع إشباعا لحاجيات السكان المتزايدة.

3- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العمومي: يقصد بقياس الأداء برنامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة المسندة إليها، وذلك أن هذه الوحدات تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة وبالأخص المالية منها عند قيامها تكلفتها بتقديم الخدمات للمواطنين¹، وحتى يتسنى لنا تقييم هذا الأداء فإننا نركز على وجهات النظر التالية:²

أ- وجهة نظر السكان العامة: بغية معرفة الآثار والنتائج الاجتماعية والاقتصادية المتوصل إليها ومدى رضا السكان عن الخدمة.

ب- وجهة نظر المستفيدين خاصة الذين مستهم هذه الخدمة وهل قدمت في وقتها وبالطريقة التي طلبوها أو التي يجب أن تكون عليها.

4- الحرص على عدالة نفاق العام: تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمته لحاجيات الفئات الأكثر فقرا وحاجة في المجتمع، مع مراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى انتفاعها بالخدمة العامة.

وتظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكثر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب المعرفة الدقيقة للوضع الاجتماعية للسكان والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل على أساس العدالة والأحقية، وتجنب مظاهر المحسوبية والجهوية والمحاباة في التوزيع الاجتماعي للأموال العامة، وقد تتعدى التوزيع المالي إلى تمكين هذه الفئات المحتاجة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية وغيرها³.

¹ عثمان محمد نجيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار الصفاء، الطبعة الثانية، 2004، الأردن ص94

² سعيد بن صالح الروبوع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد 2، الرياض

2002، ص65.

³ جميل أحمد توفيق، إدارة العمال، دار النهضة، 1998، لبنان، ص404

5- التفاني في الرقابة على النفقات العامة: تنطوي الرقابة على تحقيق فيما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمحددة في البداية وأن عرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطار بقصد معالجتها ومنع تكرارها، وقد عرفت الرقابة بأنها عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المرسومة بكفاءة والكشف عن المعوقات التي قد تقف إزاء تحقيق الأهداف وتذليلها وتقويم ما قد يكون هناك من انحرافات¹.

وتعتبر الرقابة على النفقات العامة وظيفة أساسية كوسيلة رادعة وتقييمية لأداء المكلف بها بغية التأكد من تحقيق النشاط الإنفاقي لغاياته وأهدافه حسب ما تقرر في البرنامج المخطط دون إسراف أو إخلال ودون تجاوز الإعتمادات المالية حفاظا على حسن سير الأموال العامة ووصولها إلى أقصى إشباع لحاجات الأفراد.²

المبحث الثاني: آلية عمل السياسة المالية في ترشيد الإنفاق العام

تمكن آلية عمل السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب وذلك من أجل محاربة التضخم والإنكماش، فبواسطة السياسة المالية يمكن للحكومة استخدامها قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العلامة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل حيث تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وذلك وفقا للوضع الاقتصادي.

¹ خالد شحاة الخطيب وآخرون، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره ص 319.

² عن موقع قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات.

المطلب الأول: مجالات وآلية اتخاذ قرارات ترشيد الإنفاق العام

إن عملية دراسة قواعد ترشيد الإنفاق العام تتطلب دائما استعداد بعض الخدمات العامة التي يجب تقدير منافعتها على نحو دقيق، خاصة الخدمات المتعلقة بالأمن إذ أن تقديرها يعتبر من الأمور السياسية، كما يجب أن نفرق في هذا المجال بين النفقات العامة بحسب أغراضها:

ذلك أنه من الصعب تطبيق قواعد الترشيد بصورة موحدة على كل أنواع النفقات العامة¹ لذا يجب التفرقة بين مجالات ثلاث للإنفاق العام ودراسة قواعد الترشيد الخاصة لكل منها:

أولا: مجالات ترشيد الإنفاق العام: وتشمل على ثلاث مجالات

1- **مجالات الخدمات العامة:** أشرنا سابقا أنه يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والإيدولوجية السائدة في الدولة، وأن تحديد حجم الخدمات العامة هو أمر سياسي في الدرجة الأولى وأن قيام تلك الخدمات وكيفية تنظيمها يدخل في نطاق الدراسة الاقتصادية ومن ثم يخضع لقواعد ترشيد الإنفاق العام في مجال الخدمات العامة.²

2- **مجال الأشغال العامة :** تواجه الحكومة عند وضع برنامج المشروعات الأشغال العامة الإنشائية التي تم تنفيذها في المستقبل مشكلة تحديد أكثر هذه المشروعات تعظيما للنفع العام، كمشروعات لإقامة الطرق و أخرى لخطوط السكك الحديدية، ولبناء المساكن إلخ، بإيجاز فإن الحكومة تواجه بأعداد كبيرة من المشروعات التي تعتقد أن من واجبها الإطلاع بتنفيذها، إلا أن قلة المتاح لها من موارد عامة يضطرها للمفاضلة بينها وبين واختيار البعض منها لتنفيذه فورا وتأجيل ما تبقي لوقت لاحق.

تدخل هذه المفاضلة بطبيعة الحال في نطاق الدراسة الاقتصادية إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام، والقاعدة الواجب اتباعها في هذا الخصوص هي أن الإنفاق العام الأمثل يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية

¹مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة السياسات المالية لنظام الرأس المالي، الدار الجامعية، لبنان،

1998، ص75

²فوزي فرحات، المالية العامة والاقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره، ص309.

له، إلا أنه نظراً لصعوبة العملية التي تكتنف تطبيق هذه القاعدة، والتي تتمثل في عجز المحلل الاقتصادي عن قياس كل من المنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية لغيرها من المشروعات، ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا وتكاليف وبمقتضاه فإنه ينبغي أن نبدأ بتقدير تكلفة ومنفعة كل من المشروعات العامة على حدى، ثم مقارنة هذه المشروعات ببعضها البعض عن طريق تحديد ما يتطلبه كل منها من تكاليف إضافية، وما سيعود من جراء تنفيذه من مزايا إضافية، وعلى ضوء مقارنة التكاليف الحدية يمكن تحديد أكثر من مشروعات ملائمة وهو الذي تزيد منفعة الحدية عن تكلفته.¹

3- مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية: يمكن بصفة عامة تنظيم الإنفاق العام لهذه المشروعات العامة

التجارية والصناعية وفقاً للأسس المتبعة والمشروعات الخاصة، هذا مع العلم بأنه معظم الدفع لهذه المشروعات تصطدم بعقبات منها ما يتعلق بجهاز السوق، والبعض الآخر يتعلق بالحوافز الفردية.²

- ففيما يتعلق بجهاز السوق، فإن المشروعات الخاصة تستطيع التحكم بتحديد كمية إنتاجها وفقاً لقاعدة العرض والطلب مما يحقق لها المساواة بين المنفعة الحدية والإيراد الحدي، بينما لا يمكن للمشروعات العامة تحديد حجم إنفاقها وإنتاجها على هذا النحو، خصوصاً إذا كانت ملتزمة بتحقيق أهداف اجتماعية معينة وفي هذه الحالة تلجأ إلى تقدير العائد الاجتماعي للمشروع المحكم بعد ذلك على إنتاجية المشروع على ضوء مقارنة نفقاته بعائد إجمالي.

- أما فيما يتعلق بالحوافز الفردية، فإنها وإن كانت السبب الرئيسي للمشروعات الخاصة لتحسين الإنتاج وتخفيض تكلفته فإن غيابها في المشروعات قد تؤدي إلى تحقيق الرشادة في تحقيق النفقات وتقريرها مما يتطلب ضرورة تشجيع الجهود التي تبذل لهذه الغاية.

- تختلف قواعد ترشيد الإنفاق العام الخاصة بهذا المجال الثالث عن تلك السابق ذكرها، ذلك أنه من السهل في كثير من الأحيان قياس إنتاجية النفقة في حالة المشروعات العامة التجارية والصناعية على ضوء معايير واضحة ومحددة مثل معايير الربح التجاري أو العائد الاجتماعي للمشروع.

¹ محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية النظام الرأس مالي، مرجع سبق ذكره، ص78

² فوزي فرحات، المالية العامة والاقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره ص311

ثانيا: آلية اتخاذ قرارات ترشيد الإنفاق العام:

إن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام يتم من خلال قرارات جزئية تتعلق بمشاريع وخدمات معينة ومحددة، أي أن هناك حاجة ملحة إلى ترشيد قرارات الإنفاق العام عند اتخاذها، وتتوقف صحة القرارات الإنفاقية العامة على مدى سلامة الأساليب والأدوات المستخدمة في تقرير هذه المشاريع والخدمات.

1- تقييم المشروعات العامة: يعني تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع، أي دراسة المنافع والتكاليف

المرتبة على تنفيذ ذلك المشروع واتخاذ القرار في إمكانية تنفيذ المشروع أو عدم إمكانية تنفيذه.

يتطلب تحليل المنافع والتكاليف للمشروعات العامة إتباع خطوات متتابعة من تحديد تلك المنافع والتكاليف التي ينبغي أخذها في الحسبان إلى محاولة تقدير كل منها، ثم يتبعها جمع كل من المنافع والتكاليف من أجل المقارنة بينهما، واتخاذ قرار ملائم إما الاستثمار أو تجنب الاستثمار في هذا المشروع، وفي أثناء هذه المراحل يكشف تقييم المشروعات العامة المشاكل المتعلقة بالتقييم لكل من المنافع والتكاليف وأيضا مشكلة خصم تيارات المنافع والتكاليف لاختلاف الفترات الزمنية التي يستغرقها إنشاء المشروع والفترات التي تتحقق خلالها عوائد المشروع¹.

أ- المنهج الحدي (مشروعات قابلة للتجزئة): باعتبار هناك اعتمادات مالية محدودة

مسبقا لمشاريع معينة، فإن زيادة الإنفاق على أحد هذه المشاريع هو بمثابة نقص في تمويل المشاريع الأخرى وبالتالي فإن معيار ترشيد الإنفاق في هذه الحالة يقتضي توزيع الموارد بين المشروعات حتى تتساوى المنافع الحدية للإنفاق على أي منها، وبما أن هناك مشاريع بديلة وبالتالي هناك القدرة الكاملة لتحويل اعتماد لمشروع معين إلى مشروع بديل آخر

ب- تحليل التكلفة والمنفعة (تحليل التكلفة والعائدات): يمكن تعريف هذا الأسلوب على

أنه وسيلة لترشيد النفقات العامة يهدف إلى توزيع الموارد المحدودة على الاستخدامات المتعددة توزيعا يحقق مبدأ الاستخدام الأمثل لتلك الموارد من وجهة نظر المجتمع ككل²، ويتفق معظم الباحثين على

¹ المرسي حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دار الجامعة، 2000، لبنان، ص 280

² محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 76

- أن هناك خطوات يجب على المحلل أو صانع القرار القيام بها لتطبيق هذا الأسلوب في سبيل توجيه المال العام إلى الاستخدام الأمثل وتمثل في الخطوات التالية¹:
- تحديد المشروع أو المشروعات محل التحليل: يجب على صانع القرار أن يحدد المشروعات محل التحليل وهذا يعني تحديد البدائل بتكاليفها ومنافعها، ومدى تحقيقها للكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد.
 - تحديد جميع الآثار الإيجابية سواء كانت حاضرة أو مستقبلية.
 - تحديد قيم مالية للآثار: على المحلل أن يعطي قيمة مالية لتلك الآثار حيث يتم تسجيل الآثار الإيجابية كعوائد والآثار السلبية كتكاليف عن طريق قيمتها السوقية.
 - حساب صافي العوائد: ويحسب كالتالي:

صافي عوائد المشروع = إجمالي عوائد المشروع - إجمالي تكاليف المشروع

- فإن كانت إيجابية يوضع ضمن البدائل الممكن تنفيذها، أما إن كانت سلبية عدم اعتماد هذا المشروع.
- تحديد الخيار النهائي (المشروع الأفضل) حسب معايير محدد.

ثانيا: المعايير المستخدمة لاختيار المشروعات: من المعروف أن الإنفاق العام على المشاريع ذات النفع العام وبهدف توظيف أحسن للمال العام يتطلب الاعتماد على معايير عند اختيار وتقييم هذه المشاريع وسوف نقصر على معيارين:

- 1- معيار القيمة المالية الصافية: يستخدم عند المقارنة بين مشروعين أو أكثر لاختيار أفضلهما، أو عند اتخاذ قرار بقبول أو رفض مشروع معين، ويعتبر هذا المعيار من المعايير التي تأخذ في اعتبارها القيمة الزمنية للنقود، ولهذا فإنه يستخدم عنصر الخصم الاجتماعي لكي تحول قيمة العائدات التي سوف تتحقق والتكاليف التي سوف يتم إنفاقها في المستقبل إلى قيمتها الحالية لعائدات المشاريع المختلفة واختيار أكبرها

¹ محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، أبو بكر بلقايد تلمسان،

قيمة حالية إذا كنا بصدد المقارنة بين عدة مشاريع، أما إذا كنا بصدد تقييم مشروع واحد فإن هذا المشروع سوف يكون مقبولا إذا كانت قيمته الحالية أكبر من أو مساوية للصفر¹ ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$R_i - C_i - \sum_{x=1}^{I=1} \frac{D_r}{(1+I)^x} - \sum_{I=0}^{I=N} \frac{D_r}{(1+r)^I}$$

VAN: القيمة الحالية الصافية للمشروع

R_I: النفقات النقدية السنوية الجارية الداخلية

G_I: النفقات النقدية السنوية الداخلية

D_I: النفقات النقدية الاستثمارية

2- معيار معدل العائد الداخلي: هو المعدل الذي يجعل من إجمالي النفقات النقدية الداخلية مساويا

لإجمالي النفقات النقدية الخارجية بالقيم الحالية وإن الفرق بينهما يتساوى مع الصفر كما تبينه المعادلة التالية:

$$VAN = \left(\sum_{x=1}^{I=N} \frac{R_i - C_i}{(1+I)^x} - \sum_{I=0}^{I=1} \frac{D_r}{(1+r)^I} \right)$$

نقارن بين معدل العائد الداخلي ومعدل الفائدة السائد في السوق واختيار المشروع الذي يحقق معدلا

من العائد الداخلي أكبر من معدل الفائدة²، أما إذا كان أصغر من سعر الفائدة السائد في السوق يكون المشروع

ذو خسارة ويعني ذلك تنفيذ كافة المشروعات التي تحقق معدل العائد الداخلي أعلى من المعدل السائد في

السوق.

¹أذنان راضية، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر

2016، ص144

²عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص192

المطلب الثاني: الإجراءات الحديثة لترشيد الإنفاق العام

يعمل صندوق النقد الدولي ومختلف الهيئات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على توجيه سياسات الإنفاق العام وفقا لمعايير يعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، وعليه تعمل معايير صندوق النقد الدولي لتوجيه سياسة الإنفاق العام وفق عدة محاور:

أولا: تخفيض الإنفاق العام

وهذا من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص والعمل في نفس الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للخواص هذا اعتبارا أن تكون الموارد العمومية غير متوفرة بالقدر الكافي، وفي هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من الصندوق أدت إلى إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي، فلقد انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في خمس عشرة بلدا عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين.

عرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا تجاوز 35% في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاضا قدره 8% وكل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى التقليل من عجز الموازنة التي كانت تشهد عجزا كبيرا، وكذلك التقليل من حجم المديونية، كما أن هذه الإجراءات تندرج ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة.

ثانيا: إعادة توجيه الإنفاق العام

وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام ويشمل هذا التوجيه ما يلي¹:

¹ ضيف أحمد، انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف 2005،

- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: وهذا من خلال الاهتمام بإقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج وصيانة الاستثمارات: وهذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأس مالية من أجل ضمان نجاحها.
- الاهتمام بمصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: وهذا من خلال الموازنة بين الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية.
- العمل على تخفيض الاستهلاك الحكومي وذلك بتخفيض أشكال الاستهلاك الحكومي الذي تكون إنتاجيته قليلة أو منخفضة مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الادخار القومي.

ثالثا: ترشيد التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء: يتم ترشيد سياسة الإنفاق في هذا المجال من خلال مالي:¹

- تحقيق النمو الاقتصادي العام مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل عن طريق ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الاقتصادية.
- إقامة برامج إنفاق عام متوجهة لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها، بالإضافة إلى إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة للفقراء بهدف تحسين مستوى معيشتهم وذلك من خلال توفير التغذية والرعاية الصحية الضرورية.

رابعا: ترشيد نفقات الدعم: انتهجت الحكومات نموذج دولة الرفاه سبيلا لضمان توزيع الثروة بين أفراد الشعب كافة بهدف رفع مستويات المعيشة من خلال ضمان توفير السلع والخدمات العامة لجميع المواطنين إما مجانا أو مقابل مبلغ رمزي لا يتماشى مع التكلفة الحقيقية للسلعة أو الخدمة التي تقدمها الدولة.

إن عملية ترشيد نفقات الدعم لا تعني إلغاءه، وإنما إعادة هيكلته بحيث يعزز كفاءة سياسات الدعم ويكون ذلك من

خلال:

- اقتصار الدعم على مجموعة محددة من السلع والخدمات الأساسية للمواطنين.

¹عيش أحمد، دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016، ص58

- العمل على توجيه الدعم للمستحقين الحقيقيين للدعم وبصورة مباشرة.
- إيقاف كل أشكال الدعم غير المباشر الذي يستفيد منه جميع المستهلكين بغض النظر دخولهم.
- خامسا: تخطيط وإدارة النفقات العامة:** ذلك أن تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة ووضع الميزانية وتنفيذها ورقابتها، وذلك بزيادة شفافية ودقة رفع تقارير المالية العامة: خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفعالية إدارة العمليات المالية والرقابية على أعمال الحكومة والمشاريع العامة ويتضمن إصلاح وترشيد عملية تخطيط النفقات العامة ما يلي:¹
- استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانية البرامج والأداء، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق العام وإعادة هيكله تلك البرامج.
- ضرورة ضمان عنصر الالتزام من جانب صانعي القرارات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة.
- تدعيم أنظمة ضبط الموازنة العامة والإنفاق وهذا بزيادة الشفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية في علاج الاختلال في الاقتصاد الوطني

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، ويظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوة التضخمية والانكماشية في حالات اختلاف مستوى التوازي الناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

أولا: حالات الاختلال الاقتصادي

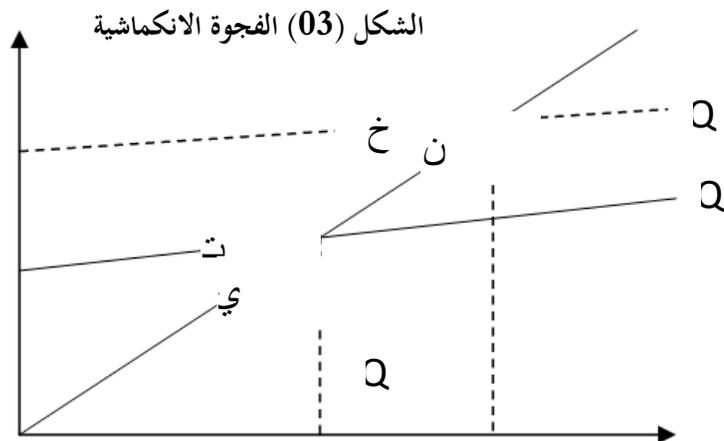
1- الفجوة الانكماشية:²

عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي (الطلب الكلي - الدخل الكلي) عند مستوى توازن للدخل يقل عن مستوى دخل العمالة الكاملة يقال أن هناك فجوة انكماشية، فكما يتضح من الشكل (1) يتحقق التوازن الفعلي عند النقطة (ت)

¹ سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإداري والمالي، دراسة تحليلية تقييمية، مصر 2000، ص131

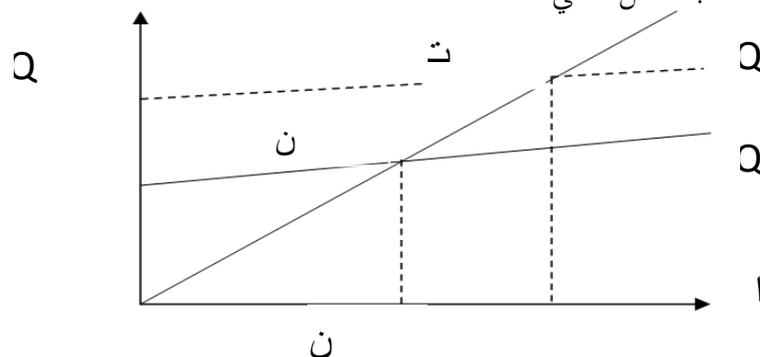
² أحمد محمود منصور، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر 1955، ص131

عند تقاطع الطلب الكلي الفعلي (ط ك) مع خط الدخل الاسترشادي (45^0) ويكون مستوى التوازي الفعلي للدخل هو (ن) ويقلل عند مستوى دخل العمالة الكاملة (أ) وتقاس الفجوة الانكماشية بالمقدار (أ ب) وهي المسافة الراسية بين الطلب الكلي الفعلي وخط (45^0) عند مستوى الدخل يتناظر مستوى دخل العمالة لكاملة وتبين الفجوة الانكماشية القدر الذي يجب أن يزيد به الطلب الكلي لضمان تحقيق مستوى دخل العمالة الكاملة.



المصدر: محمد فوزي أبو سعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر 2020، ص 132

2- الفجوة التضخمية: توجد فجوة تضخمية عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي (الطلب الكلي - العرض الكلي) عند مستوى توازن للدخل يزيد عن مستوى دخل العمالة الكاملة ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل التالي¹.



المصدر: محمد فوزي أبو سعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر 2020، ص 132

¹ محمد فوزي أبو سعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر 2020، ص 132

في الشكل تحقق التوازن الفعلي للاقتصاد القومي عند النقطة التوازنية (ن) وكان مستوى الدخل الفعلي هو (ى) , بينما نجد أن التوازن العمالة الكاملة يتحقق عند النقطة التوازنية (ن) ويكون مستوى دخل العمالة الكاملة هو (ى) ومن ثم كي نصل لدخل العمالة الكاملة لابد من تخفيض الطلب الكلي من الوضع (ط ك) إلى الوضع (ط ك) وتقاس حجم الفجوة التضخمية بمقدار المسافة الرأسية بين منحني الطلب الكلي القديم (ط ك) ومنحني الطلب الكلي الجديد (ط ك) عند مستوى دخل العمالة الكاملة .

ثانيا : كيفية استخدام الأدوات السياسية المالية في علاج الفجوتين التضخمية و الانكماشية .

1_ علاج الفجوة الانكماشية (السياسة المالية التوسعية) .

إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الميزانية , والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات , و يمكن علاجها عن طريق إحدى البدائل التالية¹ :

1_ قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام .

2_ قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم تسهيلات ضريبية.

3_ قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول و الثاني , وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب مما يؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني .

2_ علاج الفجوة التضخمية (السياسة المالية الانكماشية): يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بغرض تخفيض الطلب الكلي , وكبح جماح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامهما معا , ويمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال البدائل التالية² :

1_ قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام .

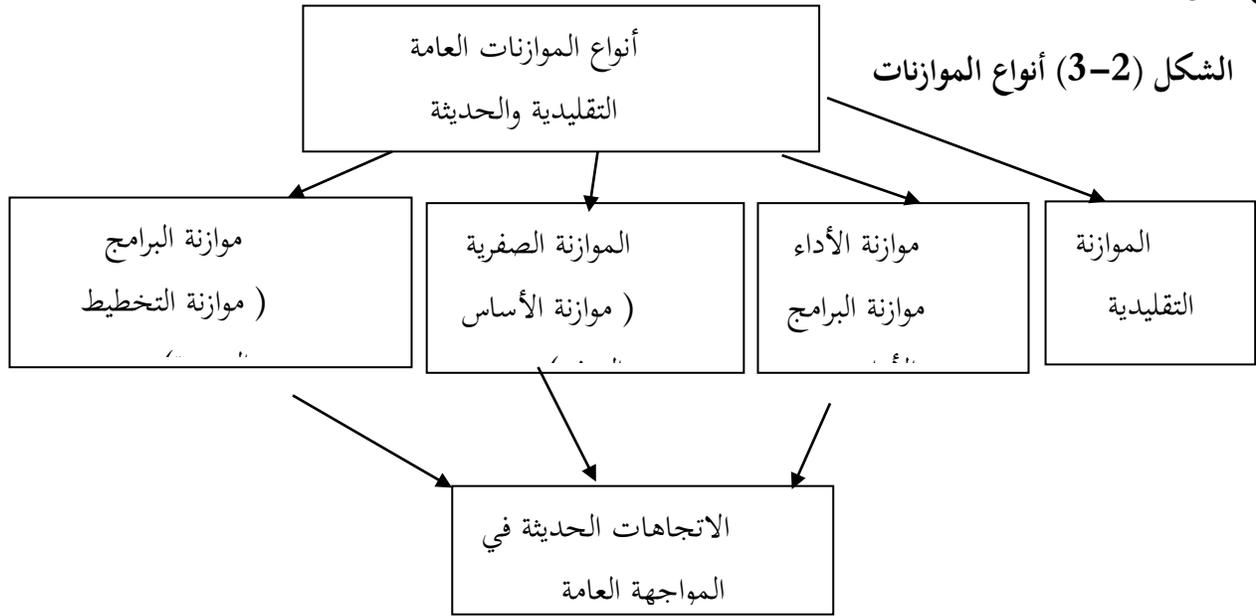
2_ قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب .

¹عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة نور شمس 1998، مصر، ص294-295

² درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص216

المبحث الثالث: الميزانية العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام.

تعد الميزانية العامة برنامجا ماليا مفضلا لما ستقوم به السلطة التنفيذية من إنفاق عام بقصد إشباع الحاجات العامة وما تحصل عليه من إيرادات عامة لتمويل هذه النفقات خلال سنة مالية مقبلة، فالموازنة العامة إذا تعبر عن برنامج مالي متوقع لعمل الحكومة لسنة قادمة.



المصدر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة

المطلب الأول: تخطيط مالية الدولة وفقا للميزانية التقليدية .

تعتبر الموازنة التقليدية النموذج الأول للميزانية العامة و تركز أساسا على الرقابة على النفقات العامة .

أولا : مفهوم الموازنة التقليدية : هي النموذج الأول للموازنة العامة بمفهومها الحديث وتعتبر أقدم أنواع الموازنات الحكومية المعروفة حاليا ، و أكثرها انتشارا في دول العالم ، ويطلق عليها عدة تسميات منها ¹ :

- 1_ موازنة البنود : وذلك بسبب تركيزها على بنود الموازنة وما يرصد فيها من اعتمادات ضرورة التقيد بالبنود عند الإنفاق .
- 2_ موازنة الرقابة : لأنها تركز على إحكام الرقابة المالية على النفقات العامة في الوزارات والمصالح الحكومية .

¹ محمد شاكر المنصور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2011، ص199

3_ الموازنة الجزئية أو الموازنة المتدرجة: وذلك من لأن نفقاتها تزيد باستمرار سنة بعد سنة بمعدلات صغيرة .

ثانيا: مزايا و انتقادات الموازنة التقليدية :

أ- مزايا الموازنة التقليدية: للموازنة التقليدية العديد من المزايا التي يذكرها مؤيدو هذا النوع من الموازنة ومن أهمها ما يلي¹:

● وجود نماذج وتعليمات واضحة لإعداد الموازنة: صممت معظم دول العالم نماذج للميزانية التقليدية تساعد في جمع البيانات, وتقدر بواسطتها احتياجات الوزارات من الاعتمادات للسنة المالية القادمة .

● سهولة إعداد الموازنة: عند إعداد الموازنة العامة حسب قواعد الموازنة التقليدية للسنة المالية المقبلة تؤخذ الإيرادات والنفقات للسنة المالية أو تضاف إليها عادة نسبة مئوية معينة وقد تخفض بنسبة معينة ولا يتطلب إجراء دراسات تحليلية للنفقات .

● إحكام الرقابة على صرف الأموال العامة: تساعد الموازنة التقليدية على إحكام الرقابة على إنفاق الأموال العامة عن طريق توزيع الاعتمادات على بنود الموازنة وتحديد أنواع النفقات التي يمكن صرفها.

● البساطة والوضوح وسهولة إجراء الدراسات والمقارنات بين الإيرادات والنفقات (السنوات السابقة): تستهل الموازنة التقليدية إجراء الدراسات والمقارنة بين الإيرادات العمدة والنفقات العامة خلال عدد من السنوات السابقة وذلك بسبب وجود أبواب وبنود ثابتة ومحددة في وثيقة الموازنة العامة.

● سهولة تحديد المسؤولية في الإنفاق: يعتبر المدير الإداري في أي إدارة حكومية مسؤولاً عن جميع النفقات العامة المعتمدة لإدارته ومصالحته الموضوعة تحت تصرفه إذا حدث أي انحراف أو إساءة استخدام الأموال العامة، فإنه يحاسب عليها وبهذا فإن الموازنة التقليدية تساعد في تحديد المسئول عن الإنفاق.

ب- انتقادات الموازنة التقليدية:

- التركيز فقط على النواحي المالية والقانونية في مجال الرقابة.

- توفير معلومات وبيانات غير كافية لمعاونة الإدارة الحكومية ومساندتها في أداء وظائفها.

- قدرتها المحدودة على تشخيص المشكلات وتقديم الحلول كأساس لرسم البيانات المالية، الاقتصادية والاجتماعية.

¹ محمد شاكر المنصور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص200-201

- عدم الربط بين مخرجات الوحدات الحكومية والأهداف المحددة لها.
- عدم إمكانية متابعة أداء البرامج والأنشطة الحكومية¹.

ثالثاً: الميزانية التقليدية ومدى ترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام

هذا النوع من الميزانية لا يمكن التعرف على الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وذلك لأنها تركز على مقدار الزيادة أو النقص في الاعتمادات المخصصة للجهات الحكومية دون توضيح العلاقات بين هذه الاعتمادات والأنشطة والنتائج المتوقعة من هذا الإنفاق ومن ثم يمكن القول أن أهداف الإنفاق العام في ظل الميزانية التقليدية تكون مبهمه وغير محددة، فهذه الميزانية توضح ما سوف يتم إنفاقه دون توضيح نتائج هذا الإنفاق، ونلاحظ أن هذا الأسلوب يتعارض مع ترشيد الإنفاق العام نظراً للأسباب التالية

1- عدم الاهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية واعتبارات الكفاءة للإنفاق وعد إيصال هذا النوع من الميزانية بالخطة التنموية وعدم استخدام مقاييس لتحليل التكلفة والعائد.

2- الاهتمام بجانب التكلفة أي الوسائل ولا تعني بالنتائج من الإنفاق (المخرجات).

3- يدفع هذا الأسلوب بالوحدات التنفيذية إلى إنفاق ما تبقى لديها من اعتمادات قبل نهاية السنة المالية ضماناً للحصول على أكبر اعتماد في العام الموالي وهو ما يفتح الباب أمام انتشار الفساد المالي.

المطلب الثاني: تخطيط مالية الدولة طبقاً لميزانية الأداء والبرامج

تمثل هذه الموازنة المرحلة الثانية في تطور الموازنة العامة وهدفها لا يقتصر على الرقابة المالية على النفقات ولكن يمتد ليشمل عنصر الكفاءة الإدارية في إنجاز الأعمال.

أولاً: مفهوم موازنة البرامج مع الأداء

1- تعريف موازنة الأداء والبرامج: لقد عرفت لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية

موازنة البرامج والأداء كما يلي²: هي مجموع الأساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ

¹، مرجع سبق ذكره، ص 37 محمد خالد، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة

²خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 346-351

الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب وقت ساعات العمل والمواد، إن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكنه الحصول عليها من خلال طرق الموازنة التقليدية، إذ يساعد في الحصول على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات.

ثانيا: المزايا والانتقادات الموجهة لميزانية البرامج والأداء

1- مزايا موازنة الأداء: لميزانية البرامج جملة من المزايا والانتقادات أهمها

- تساعد على توزيع الإمكانيات المالية المتوفرة لدى الدولة بشكل أفضل من الموازنة التقليدية.
- تساعد في تحسين عمليات تنفيذ البرامج والمشاريع للأجهزة الحكومية (الوزارات والمصالح).
- توفير للمواطنين معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها الدولة لهم

2- الانتقادات الموجهة لميزانية البرامج والأداء:

- صعوبة تحديد وحدات الأداء التي تقاس بها الإنجازات لكل وزارة ومصلحة حكومية.
- صعوبة توفير المعلومات التفصيلية عن نشاطات الأجهزة الحكومية المحتملة لعدم وجود أنظمة دقيقة للمعلومات.
- ارتفاع تكاليف تطبيقها وذلك لأن التطبيق يتطلب توفر أعداد كبيرة من الموظفين من ذوي الخبرة في محاسبة التكاليف والمتابعة.
- إن اهتمام موازنة الأداء وتركيزها على تحقيق الكفاءة من المشاريع قصيرة الأجل وجعلها تبدو وكأنها عقبة أمام التخطيط طويل المدى.
- صعوبة تطبيقها إذ يتطلب تطبيق موازنة الأداء وجود أنظمة محاسبة ومتابعة معينة.

ثالثا: ميزانية الأداء والبرامج أداة مهمة لترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام.

تحتل ميزانية الأداء والبرامج أسلو حديث في تقييم الميزانية ووسيلة كفيلة في ترشيد الإنفاق العام من خلال تحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وذلك من خلال تطوير أساليب الرقابة، كما يؤكد هذا النوع من الميزانيات على التقيد بمجموعة من المؤشرات العلمية للرفع من أداء البرامج الإنفاقية والوصول إلى النتائج المرجوة من خلال أحسن إنتاجية وفعالية لتوظيف المال وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

1- مفهوم ميزانية التخطيط والبرمجة: تعرف بأنها الموازنة التي تهتم أساسا بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام أو الأنشطة، موازنة البرامج يستلزم التحديد المسبق للتكلفة الكلية المهمة بغض النظر عن الوحدات التي قد تستخدم لتنفيذ هذه البرامج¹.

إن هذا النوع من الميزانية يركز على النقاط التالية:

- الاعتبارات طويلة الأجل.
- تحليل الأنظمة والتكلفة والمنافع.
- بيان البدائل المحتملة المتعلقة بقرارات تخصيص الموارد لتنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

خلاصة الفصل :

إن سياسة ترشيد الإنفاق العام مطلب ملح لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى كل دولة لتحقيقها، وترشيد الإنفاق لا يعني تخفيضه والتقصيف فيه فهو يشير إلى حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ويكون ذلك بتحديد الأهداف وتحديد الأولويات بدقة كمبدأ ضروري لحفظ المال العام من الضياع وكذا القياس الدوري لأداء برنامج الإنفاق العام لتقييم مدى كفاءة أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة، كما يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة بين مختلف الفئات، وفي ظل محدودية الموارد وتزايد النفقات العامة بين مختلف الفئات أصبح من الضروري الالتزام بمبادئ الحكم الراشد في إدارة موارد الدولة، فالإدارة الجيدة للمالية العامة تعني حسن سير نظام إدارة المالية العامة سواء في جانب الإيرادات والنفقات بشكل يضمن تقديم الخدمات على أحسن وجه، كما يجب توفير آليات الرقابة الداخلية والخارجية على برامج الإنفاق العام.

¹ خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 355-356

الفصل الثالث : تحليل اثر سياسة ترشيد النفقات العامة على رصيد
ميزانية الدولة في الجزائر.

تمهيد :

لقد ازدادت أهمية المالية العامة بتزايد الدور الذي تعبته الدولة في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية في جميع النظم فالتطور اللذي حدث في طبيعة الدولة انعكس على وظيفتها المالية و على أهدافها باعتبارها احد أدوات السياسة الاقتصادية.

و بما أن للدولة عدة مهام يتحتم عليها القيام بها فهي تحتاج الى موارد و ارادات تمكنها من تغطية النفقات اللازمة لقيامها بتلك المهام على الوجه المطلوب.

ان دراسة النفقات العامة في الجزائر يعطي تصورا عن طبيعة دور الإدارة المحلية في القيام بوظائف مختلفة في اطار ميزانيتها و من خلال هذا الفصل سيتم القاء الضوء على تطور النفقات العامة في اطار الميزانية العامة للدولة

في المبحث الأول اللذي من خلاله سوف نتطرق الى تصنيف النفقات العامة و اهداف سياستها في الجزائر و من ثم الى توجهات سياسة الانفاق العام في الجزائر في المبحث الثاني و أخيرا الى تحليل سياسة الانفاق العام في الجزائر و مدى رشادتها خلال الفترة 2014-2019 .

المبحث الأول : تصنيف النفقات العامة و اهداف سياستها في الجزائر

قسم المشرع الجزائري الى نفقات تسيير تجهيز و استثمار كما اعتمد النفقات أيضا التصنيف المحاسبي من اجل التمييز و على هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا المطلب الى ثلاثة مطالب عرض المطلب الأول تصنيف النفقات العامة في الجزائر و في المطلب الثاني تمر التطرق الى التصنيف المحاسبي للنفقات المحلية في الجزائر اما المطلب الثالث فتناول اهداف سياسة الانفاق العام في الجزائر.

المطلب الأول : تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

للإدارة المحلية دور بارز في عملية الانفاق بغية اشباع الحاجات العامة المحلية و مع مرور الوقت أصبحت تزداد كما و نوعا و يلاحظ الاعتماد على معيار الهدف في تقسيم النفقات الى نفقات تسيير و نفقات تجهيز الاستثمار حيث تشمل الميزانية المحلية على قسمين هما :¹

1- قسم التسيير

2- قسم التجهيز و الاستثمار : و الذي يحتوي بدوره على قسمين فرعيين

-القسم الفرعي للتجهيز

-القسم الفرعي للاستثمار

فكل انفاق يكون بهدف الحصول على السلع و الخدمات الضرورية لسير مصالح الإدارة المحلية يعتبر نفقة تسيير في حيث ان كل انفاق تقوم به الإدارة المحلية بهدف زيادة القدرات الإنتاجية و المردودية داخل الاقتصاد بصفة مباشرة او غير مباشرة .

أولا : نفقات قسم التسيير :

¹ المادة 151 ص 500 من قانون رقم 90.08 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية العدد 15 1990 ص 194 و المادة 136 من القانون رقم 90-09 ص 505 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية الجريدة الرسمية العدد 15 1990 ص 504.

و هي نفقات خاصة بتسيير المصالح التابعة للإدارة المحلية و هي مكلفة بإدارة المرافق التابعة لها مع ضمان توفير الخدمات و اشباع الحاجيات المختلفة للسكان المقيمين على اقليمها بانتظام و استمرار و هنا مانج عن نفقات ضخمة متزايدة باستمرار سنة بعد سنة و تشمل مايلي :

1-نفقات أجور المستخدمين : توظيف الإدارة المحلية ثلاثة أنواع من المستخدمين تتكلف بدمج اجورهم و هم

: 1

-المستخدمين او المعنيون من طرف البلدية او الولاية : و هم الموظفون الدائمين المرسمون و الموظفون

المتقاعدون و الموظفون المؤقتون و يتقاضى هؤلاء جميع رواتبهم من الإدارة المحلية التي عينتهم و تضاف الى هذه الرواتب المنح العائلية و بعض التعويضات.

-المستخدمون المنتخبون : مبدءا تعتبر المهمة الانتخابية في المجالس الشعبية مجانية غير انه بالنسبة لرئيس

المجلس الشعبي الولائي و رئيس المجلس الشعبي البلدي و نوابه و المندوبون الخاصون يتقاضون تعوضا مقابل ممارسة مهامهم و تقتضي القاعدة المعمول بها ان كل عضو في المجلس الشعبي البلدي او الولائي الذي يمارس مهامه بصفة دائمة يتقاضى مرتبا شهريا حسب الكيفيات التي يحددها المرسوم الصادر في 03 سبتمبر 1991² أما المنتخبون الاخرون فيتقاضون علاوة شهرية لا تتعدى مبلغ 300 دينار جزائري و تعتبر هذه النفقات الإلزامية تتحملها ميزانية البلدية او الولاية المعنية .

-مستخدمو الدولة الموضوعين تحت تصرف البلدية او الولاية :

¹ يسين شاوش بشير المالية العامة: المبادئ العامة و تطبيقها في القانون الجزائري (وهران : ديوان المطبوعات الجامعة 2007) ص163.

² المرسوم التنفيذي رقم 91-436 المؤرخ في 03 ديسمبر 1991 يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين و العلاوة الممنوحة إياهم الجريدة الرسمية العدد04-1998 و المعدل بالمرسوم التنفيذي 98-34 المؤرخ في 24 يناير 1998 الجريدة الرسمية العدد 04.1998 لقد حل هذا المرسوم رقم 5-86 المؤرخ في 30 افريل 1985 يتعلق بشروط دفع الرواتب و النظام الاجتماعي المطبق على 3 أعضاء المجلس الشعبي الولائي و البلدي1985.

يمارس بعض الموظفين التابعين للدولة نشاطهم كليا او جزئيا لصالح البلدية او الولاية و لهذا الغرض تقوم هذه الأخيرة بتعويض هؤلاء او تشارك في نفقات اجورهم و مثال على ذلك مستخدمو مصالح الاشغال العامة التابعة للدولة اللذين يساهمون في انجاز دراسات و تنفيذ اشغال بلدية او ولاية .

2 نفقات التسيير الأخرى : تتمثل في مايلي¹

-المساهمة المختلفة : تفرض القوانين على البلدية والولاية باعتبارها صاحبة عمل مساهمات مختلفة تتمثل على الخصوص في المشاركة الاجتماعية المدفوعة لصندوق الضمان الاجتماعي كما كانت تشمل ضريبة الدفع الجزافي المفروضة على الرواتب التي تدفعها البلدية او الولاية لمستخدميها الا ان هذه الأخيرة الغيت بموجب قانون المالية 2007.

- نفقات الإدارة العامة : وهي تتكون على سبيل المثال من :

نفقات المكتب (أوراق سجلات كهرباء وهاتف)

نفقات الاشتراك في الجرائد الرسمية والمجلات

نفقات تسيير القابض البلدية بالنسبة لميزانية البلدية

-النفقات المدرسية : تتحمل البلدية تكاليف تسيير المدرسي الابتدائية اما الولاية تتكلف بالمتوسطات والثانويات

وتتعلق هذه النفقات ب :

الكهرباء والماء الصالح للشرب

صيانة المباني

حراسة المؤسسات المدرسية

-نفقات المشاركة في بعض الصناديق : يلزم التشريع الجاري به العمل للجماعات المحلية المساهمة في تمويل

بعض الصناديق كصندوق الضمان والصندوق الولائي لمبادرة الشبيبة والممارسات الرياضية.

¹ يسين شاوش بشير مرجع سبق ذكره ص165

- المشاركة في صندوق الضمان: تتوفر كل من الولايات والبلديات على صندوق الضمان الخاص بها يهدف الى تشجيع التضامني لدى الولايات والبلديات فيما بينها عن طريق ضمان تحصيل الجماعات المحلية على كامل جبهاتها التقديرية في مجال الضريبة المباشرة .

- المساهمة في الصندوق الولائي لمبادرة الشبيبة والممارسات الرياضية : اوجب قانون المالية لسنة 2001

مساهمة الجماعات المحلية في تمويل هذا الصندوق حسب الححصص الموالية 7% من الإيرادات الجبائية الولائية 4% من الإيرادات الجبائية للبلدية وتضع حصة قدرها 3% من الإيرادات الجبائية للبلدية الى تخصيص خاص مباشرة في ميزانيتها لمبادرة الشبيبة والممارسات الرياضية.

-نفقات الصيانة : تحتوي نفقات التسيير على نفقات صيانة الأموال المنقولة (سيارات شاحنات او الات) والعقارية

(صيانة المباني على الخصوص) التي يجب تمييزها على الاشغال الكبرى التي تدخل ضمن نفقات التجهيز.

- الإعانات المالية: تقرر كذلك في الميزانية المحلية اعانات مالية تدفعها البلدية او الولاية في شكل مساعدات

لصالح الأشخاص الطبيعية والمعنوية (الجماعات الخيرية)

ثانيا: نفقات التجهيز والاستثمار:

هناك نفقات حسب طبيعتها ونفقات حسب وظيفتها ، فالنفقات حسب طبيعتها هي التي تؤدي الى زيادة أملاك

الجماعات المحلية مباشرة ، او تلك المتعلقة بالإعانات الممنوحة الى الجماعات والهيئات ، وكذا تسديد قروض الإدارة

المحلية ، اما بالنسبة للنفقات حسب وظيفتها فهي تلك الخاصة ببرامج التجهيز التي تصبح ملك للإدارة المحلية ،

كالبرامج التي تنجزها لحساب الغير كالجمعيات والمؤسسات العمومية .

1- نفقات التجهيز : تشمل نفقات التجهيز على وجه الخصوص على :

-اكتساب العقارات : لحسن تأدية خدماتها تقدم الإدارة المحلية بشراء عقارات او شراء أراضي لإقامة مبنى بلدي

مثلا او لتهيئة مقبرة ، وللحصول على هذه العقارات تلجأ البلدية او الولاية اما الى وسائل القانون الخاص ، أي

التعاقد (شراء) او الى وسائل القانون العام او نزع الملكية للمنفعة العامة.

-اكتساب العتاد : و يقصد به العتاد الخاص النقل او بالحماية ضد الحريق

الاشغال الجديدة : و هي البنايات التي تجري على أراضي عارية او ضيق الطرقات الجديدة

الإصلاحات الكبيرة : و هي الإصلاحات الهامة التي تجري على العقارات قصد تجديدها او تمديد فترة

استخدامها .

2-نفقات الاستثمار : و هي النفقات ذات الطابع المالي التي تسمح بانشاء الوحدات الاقتصادية المحلية او

تطوير نشاط المؤسسات المحلية القائمة و تتضمن هذه النفقات على الخصوص :

-الإعانات الممنوحة من إيراداتها الخاصة

-استرجاع القروض.

-مساهمة البلدية او الولاية في رأس مال المؤسسة الخاصة

-منح اعانات التوازن المصالح العامة التي تعاني ميزانيتها من عجز .¹

المطلب الثاني : التصنيف المحاسبي للنفقات العامة في الجزائر

ترجم ميزانية الإدارة المحلية ولاية او بلدية كل اهتمامات و انشغالات المواطنين التي تمحو رها إدارة الجماعة

فتشكل مشاريع او برامج تهدف لاشباع حاجات سكان الإقليم و جاء المخطط الولائي لسنة 1970 و المستلزم من

المخطط الحسابي الوطني و اللذي يظهر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 70-154 المؤرخ في 22 أكتوبر 1970² و

المحدد لمدونة نفقات و إيرادات الولاية أما على مستوى البلديات فيوجد حاليا نوعان من المحاسبة و ذلك حسب حجم

الجماعة المحلية.³

¹ المرسوم التنفيذي رقم 70-154 المؤرخ في 22 أكتوبر 1970 يتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات و ارادتها الجريدة الرسمية العدد 94, 1970, ص1388.

² المرسوم التنفيذي رقم 70-154 المؤرخ في 22 أكتوبر 1970 يتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات و ارادتها الجريدة الرسمية العدد 94, 1970, ص1388.

³ الشريف رحمانى أموال البلديات الجزائرية : العجز و التحكم الجديد في التسيير (الجزائر دار القصة للنشر, 2003) ص31.

محاسبة وسيط النوع و حسب المصلحة التي نضمها المرسوم رقم 67-144 المؤرخ في 17 مارس 1984 و التي يجري تطبيقها على مستوى البلديات و مراكز الدوائر و الولايات أي بالاجمال المدن و التجمعات التي تسمح بتمييز النفقات حسب المصلحة :

- فالاطار المحاسبي للجماعة المحلية يعتمد على تبويب نفقات الولاية او البلدية حسب طبيعتها و حسب المصلحة او البرنامج في نفس الوقت اما مدونة الحسابات فانها تشكل سبع فئات اقتبست من المخطط المحاسبي الوطني و ذلك بعد تعديلها بما يتلائم مع خصوصيات المحاسبة العمومية.¹

الفئة الأولى : الأموال الخاصة : و التي يسجل على مستواها وسائل تمويل الولاية او البلدية لتجهيزها إضافة الى الحركات المالية و الاستثمار الاقتصادي.

الفئة الثانية : الاستثمار : تسجل على مستواها عمليات اقتناء او التنازل عن ممتلكات الولاية او البلدية الثابتة و المنقولة و كذلك عمليات انشاء و صيانة هذه الممتلكات .

في حين الفئتان 6 و 7 الأعباء و الموارد بطبيعتها فيسجل خلالها الأعباء و الموارد المتعلقة بتسيير مصالح الولاية او البلدية لسنة مالية و عليه فانه لا يمكن تسجيل أي عملية خاصة بالتجهيز او الاستثمار او الأعباء و الموارد للسنوات السابقة.

كما ان الفئة 8 النتائج : تحتوي على ثلاثة حسابات :

- حساب 82 ناتج او أعباء السنوات المالية السابقة .

- حساب 83 الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار.

- حساب 85 الفائض الإجمالي

الفئة 0 : الصفر الخاصة بالاحصائيات و تحتوي الحساب الوحيد 06 : فائض التجهيز و الاستثمار و تسجل

خلالها نتائج هذا القسم في الميزانية .

¹ مسعودي محمد ميزانية الولاية بين التحضير و المتابعة (مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للإدارة ص23

أما الفئة 09 تحليلية : و ان كانت جزئية و تضم مجموعات المصالح البرامج و العمليات خارج البرامج و قد تمر انشاؤها لمعرفة كلفة و درجة تقدم الإنجاز لمختلف برامج التجهيز و الاستثمار من جهة و عرض الإيرادات و النفقات حسب مجموعات المصالح من جهة أخرى كما ان هذه الفئة تتفرغ الى مجموعات و أبواب بتفرغاتها و من مبادئ المخطط المحاسبي للولاية او البلدية الفصل التام بين قسمي الميزانية بالإضافة الى ترقى ووضع عناوين المصالح و الحسابات و هذا ما يظهر في نفقات في الميزانية.¹

أولا نفقات البلدية :

تنقسم ميزانية البلدية الى قسمين : قسم التسيير و قسم التجهيز و الاستثمار

1-قسم التسيير : يشمل خمسة أنواع من المصالح تندرج ضمن خمس مجموعات مقسمة الى أبواب كما يلي :

-المصالح غير مباشرة

-المصالح الإدارية

-المصالح الاجتماعية

-المصالح الجبائية.

2-قسم التجهيز و الاستثمار : و تصنف البرامج الموجودة ضمن ميزانية تجهيز البلدية الى ثلاث : برامج البلدية

برامج الحساب عمليات خارج البرنامج و هي مصنفة الى أبواب كما يوضحه الجدول رقم 1-1

الجدول رقم 1-3 : تبويب مصالح و برامج البلدية :

قسم التسيير	قسم التجهيز و الاستثمار
90 المصالح غير المباشرة	95 برامج البلدية

¹ بلال عوايشية فاطمة الزهراء ناصر مرجع سبق ذكره ص 64-65 .

96 برامج لحساب الغير	91 المصالح الإدارية
97 العمليات الخارجة عن البرنامج	92 المصالح الاجتماعية
	93 المصالح الاقتصادية
	94 المصالح الجبائية

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق ميزانية البلدية

ثانيا : نفقات البلدية : 1

ميزانية الولاية هي كذلك تنقسم الى قسمين : قسم التسيير و قسم التجهيز و الاستثمار .

1-قسم التسيير : ان تبويب مصالح التسيير الخمس السابقة الذكر في ميزانية البلدية هو نفس التبويب الموجود في

ميزانية الولاية .

2-قسم التجهيز : تتجسد ميزانية التجهيز أساسا في فكرة البرامج التي تشكل اطار السياسة الاقتصادية و ثقافية

للولاية و البرنامج ما هو الا مجموعة عمليات الانفاق و التحصيل المرتبطة بمجموعة من التجهيزات و ترتيب المصاريف داخل البرامج و العمليات خارجة عن البرامج بقسم التجهيز و الاستثمار .

و تصنف البرامج الموجودة ضمن ميزانية التجهيز للولاية الى ثلاث :

-برامج الولاية

-برامج الحساب الغير

-عمليات خارج البرنامج

و هي مصنفة الى أبواب و الجدول 1-3 يلخص مختلف مصالح التسيير و البرامج الولاية .

¹ بلال عواشيبة فاطمة الزهراء ناصر , مرجع سبق ذكره ص 65-66 .

المطلب الثالث : اهداف سياسة الانفاق العام في الجزائر

الفرع الأول : تخفيض عجز الميزانية

و يعتبر ذلك من اهم الأهداف التي تبنتها الحكومة الجزائرية سعيا منه الى تحقيق وضع قائم لنمو ميزات المدفوعات لأن عجز ميزان المدفوعات يرجع أساسا الى معدل التضخم المرتفع الذي رجح الى زيادة الكبيرة في حجم الانفاق العام عن الإيرادات العامة و هو ما يؤدي الى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة ثم تمويله بزيادة عرض النقود و عليه يوصي صندوق النقد الدولي بالتخفيف من هذا العجز و القضاء عليه من خلال الحد من الاقتراض العمومي من البنوك و ذلك لأجل التقليل من النقود و بالتالي التقليل من عجز الميزانية باتباع الوسائل التالية :¹

- تخفيف النفقات الجارية للحكومة و ذلك بترشيد الانفاق العام على السلع و الخدمات و الإعلانات النقدية الحكومية و مدفوعات خدمة الدين.

وذلك من خلال تغيير سياسة التشغيل تخفيض الانفاق الحكومي على السلع و كذلك تخفيض الانفاق العام للمؤسسات و المشروعات الإنتاجية .

- **زيادة الإيرادات العامة:** و يتم ذلك من خلال رفع المعدلات الضريبية و الزيادة من حصيلتها الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل الى الضرائب الشاملة أي تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي .

- **تخفيض الدعم :** يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل اشكال الدعم سواء الدعم الموجه الى الخدمات الاجتماعية او المواد الغذائية الأساسية و دعم الصادرات و دعم القروض او دعم بعض الأنشطة الإنتاجية او الخدماتية الأخرى لأن هذا الدخل يؤدي الى اختلال هيكل الأسعار و النفقات و هو ما يؤدي الى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية .- اصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة : يعد العجز في الميزانية العامة احد الإشكاليات الكبيرة لاقتصاديات الدول التي تبنت برنامج الإصلاح الاقتصادي و ان معالجة العجز تقتضي البحث عن مسبباته و إيجاد نوع من التفاعل بين السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية و ان تقليص عجز الميزانية يؤدي الى انخفاض تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج و بالتالي يجب إيجاد مصادر تمويل ذلك العجز

¹ بلال عواشبة فاطمة الزهراء ناصر مذكرة تخرج 55, اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة , جامعة تبسة

بحيث توجد مجموعة من خيارات التمويل مع مراعاة اثر كل خيار تمويلي على المستوى الكلي لأن لكل طريقة تمويل اثار و تكاليف خاصة بها تنعكس على مستوى الطلب الكلي و الأسعار سواء أسعار الفائدة او أسعار الصرف و يتمثل التمويل في :

- التمويل من البنوك
- التمويل غير البنكي .
- التمويل الخارجي .

الفرع الثاني : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹

يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافئ في ظل الإيرادات التي تتحصل الدولة على صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الاجل الى الخارج و لا تملك ان اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي و العرض التالي فاذا كان الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي فهذا يعني ان الاستثمار يفوق الادخال المحلي و بالتالي فان الصادرات تكون على الغالب اقل من الواردات مما يدل على ان فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الادخار و الاستثمار) تؤثر على فجوة تجارية (الفرق بين الصادرات و الواردات)و يرى صندوق النقد الدولي ان الافراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة للدولة بسبب عجز القطاع العام المالي و عجز المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية التابعة للقطاع العام و ذلك العجز الممول اما من مصادر تضخمية او من مصادر خارجية او الاثنيين معا كما انه يرى كذلك ان أسباب العجز يرجع الى السياسة التجارية و سياسة سعر الصرف المؤثرة في حجم الواردات و الصادرات بالإضافة الى عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم و من هذا وضع صندوق النقد الدولي اليات لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات و هي :

-تخفيض فجوة الموارد المحلية : أن صندوق النقد الدولي وضع نموذجا يتضمن عناصر و مفردات تطبق في معظمها على البلدان التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها و من ثم في الجهاز الاقتصادي سواء اكان بلدا متقدما او متخلفا و كذا في تحليل الصلة بين تراكم الديون الخارجية و بين الإصلاح الذي يتعين تطبيقها في الاقتصاد الوطني

¹ بلال شواعية فاطمة الزهراء ناصر مرجع سبق ذكره ص 86 .

لتصحيح عجز التوازن في ميزان المدفوعات و ان فجوة الموارد المحلية تظهر من خلال ماييلي $F-X-M-I-S$:¹ حيث I الاستثمار S الادخار و M الواردات X الصادرات F الحساب الجاري فاذا كان الاستثمار اكبر من الادخار فان الصادرات تكون اقل من الواردات و بالتالي فان الحد من فجوة الموارد المحلية يتطلب التأثير عن كل من الادخار و الاستثمار المحليين أساسا و بما ان الاستثمارات موزعة بين انقطاع العام و الخاص و بالتالي يمكن ملاحظة الفجوة القائمة بين هذين القطاعين فانها تنعكس على الحساب الجاري و ذلك على النحو التالي :

$$M-X=(IP-SP)+(IG-SG)$$

SP : الادخار الخاص

IP : الاستثمار الخاص

SG : ادخار حكومي

IG : الاستثمار الحكومي

و يظهر من المعادلة السابقة بأن فجوة الموارد المحلية هي انعكاس لوجود عجز في الميزانية العامة او مدخرات القطاع الخاص و مقارنة باستثماراتها او الاثنيين معا حيث ان فجوة القطاع الخاص تعود الى حالات التضيق عليه سواء بارتفاع معدلات الضرائب او تشديد الرقابة على الأجور و الأسعار... الخ و على هذا الأساس فان فجوة الموارد المحلية يرجعها صندوق النقد الى أخطاء في السياسات المالية او النقدية لبلد.

-اصلاح سعر الصرف : ان سعر صرف العملة يظهر من خلال جانبي العرض و الطلب و اذا كان التمويل خارجي فان الاختلال يكون بدرجة كبيرة و يؤدي الى تصاعد الاختلافات بين الأسعار و التكاليف المحلية و ابتعادها عن السوق العالمية و بالتالي اضعاف القدرة التنافسية و عليه يتطلب اصلاح سعر الصرف لأنه يلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات و كذلك كاجراء يهدف الى تقليص معدلات التضخم.²

-تحرير التجارة الخارجية : ان التغيرات الهيكلية تؤدي الى إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق الموارد المؤدية الى كفاءة الإنتاجية و اذا امكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع و هذا يؤدي الى تساوي العلاقة النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق الموارد المؤدية الى الكفاءة الإنتاجية و اذا امكن

¹ روبرت ج بارو محددات النمو الاقتصادي دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ط1 , عمان الأردن 2009,ص90 .

² دراسة إسماعيل محاضرات , ملتقى الإصلاح الاقتصادي في الجزائر, سنة ثالثة تنضيمات إدارية مكتبة نوميد للثقافة و العلوم جامعة

للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فهذا يؤدي الى تساوي العلاقة النسبية للأسعار في السوق المحلية مع الأسعار في السوق العالمية الشيء الذي يوحي بأن المنتجات المحلية تتم بالفترة التنافسية في الأسواق الخارجية و من خلال تحرير التجارة الخارجية يسعى الصندوق الى إزالة العوائق الادراية و التسعيرية امام الصادرات و الواردات سواء آكانت تدفقات سلعية ام خدماتية و ذلك تماشيا مع اهداف المنظمة العالمية للتجارة كما ان تحرير التجارة الخارجية يعمل على :

-تحسين المعاملات الفنية للإنتاج

-تبني تكنولوجيا حديثة و غير مكلفة

-البحث عن أسواق جديدة لضمان زيادة الصادرات

-الغاء كل الاشكال التنظيمية و التشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية

-اتباع سياسة اصلاح التعريفات الجمركية

-تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية و رفع كل القيود

-اصلاح هيكل أسعار الفائدة : ان سعر الفائدة على القروض و الودائع لا يؤثر فقط على مستوى الانفاق و

التضخم و توازن ميزان المدفوعات بل يؤثر بدرجة كبيرة على الادخار و الاستثمار أيضا

الفرع الثالث : دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي :

منذ عقد الثمانيات تبني ندوق النقد الدولي و البنك الدولي سياسات ليبرالية جديدة و ذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه و هو برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي تم تنفيذه على مجموعة من الدول النامية حيث اكتشف الصندوق ان الاحتلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية و نقدية بل ان هذه الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حدها الى مدة أطول و قد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون وثيق بين كل من الصندوق و البنك الدوليين ذلك التعاون الذي نمى من خلال مايسمى بالمشروطة المتبادلية¹ فالسياسة المالية و النقدية و مايرتب عنها من تحقيق التوازن على

¹ داسة إسماعيل مرجع سبق ذكره , ص 34-35 .

المستوى الكلي جعل الصندوق يقوي من وجود انقطاع الخاص و فتح المجالات التنافسية و معنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق و يظهر ذلك من خلال :¹

-تقليص دور القطاع العام : اغلب الدول النامية تبنت نموذج الاقتصاد الاشتراكي و منها تدخل الدولة في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي و من اساسيات هذا النموذج إعطاء دور فعال للقطاع العام في إدارة شؤون الدولة سواء كان ذلك من الناحية الإنتاجية او الخدماتية و عليه يوصي برنامج الادمج الاقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية و إعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام و بخاصة في مشروعات البنية الأساسية و ذلك لكفاءة القطاع العام الى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات اقل كفاءة الى استخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي الى زيادة الناتج الوطني .

دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر : ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحد من اليات اقتصاد السوق و يخلف معوقات امام تدفق رؤوس الأموال . و بخاصة رأس المال الأجنبي الذي يؤثر سلبا على الاستثمار المحلي و بالتالي يوصي الصندوق بأنه على الدولة ان تهيب الظروف الملائمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك باتباع الإجراءات التالية :

-اعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب

-تقديم ضمانات تشجيع الاستثمار.

-عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة .²

-إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال .

-اجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد و اليات اقتصاد السوق.

¹ مدني بن شهرة , سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية دار هومة بوزريعة , الجزائر , 2008 , ص23-

² مدني بن شهرة , مرجع سبق ذكره ,ص25 .

-الخصوصية : و نجد الدعوة للخصوصية في المدرسة التقليدية الجديدة البنوك الكلاسيكية التي نادت بتصفية المشروعات القائمة باعتبارها احد الحلول للخروج من الكساد التضخيمي فالمشكلة لم تعد نقص الطلب الكلي الفعال بل هي نقص في العرض و تصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض و يرى صندوق النقد الدولي ان بيع الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون إيجابيا من خلال :

-التخفيف من أعباء الميزانية.

-التقليل من أعباء الميزانية للدولة.

-استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة الى القطاع الخاص .

-انا عائد هذه الوحدات يمكن ان تستخدمه الدولة لسد جزء من ديونها.

-توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص : ¹

يرى صندوق النقد الدولي ان القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الاقتصادي و ذلك يتطلب عدم التمييز بينه و بين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية و يكون ذلك من خلال :

-فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص .²

-إعطاء ضمانات للقروض لكل من القطاعيين بالتساوي.

-جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام و الخاص

¹ مدني بن شهرة , مرجع سبق ذكره ص 26 .

² مدني بن شهرة , مرجع سبق ذكره , ص 26 .

المبحث الثاني : توجهات سياسة الانفاق العام في الجزائر.

المطلب الأول : قطاع الفلاحة :

يعتبر قطاع الفلاحة من بين القطاعات التي تعول عليه الجزائر لتحقيق مورد جديد للمداخيل و ذلك لما تملكه

الجزائر من مقومات طبيعية هامة و قد ارتكزت استراتيجية القطاع على اربع محاور تتمثل في :¹

- تطبيق سياسة فلاحية مستدامة قادرة على دعم الامن الغذائي.

- تقليص اختلافات الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية الأساسية.

- المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني الى جانب تعزيز و ترقية الأنشطة الموجهة لسكان الأرياف.

- تنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات.

- و يتركز النمط الجديد على عصرنه المستثمرات الفلاحية و ادماج الفلاحة الصناعية في نسيج النشاطات

الاقتصادية المنتجة و الاعتماد على السقي بالانظمة المقتصدة للمياه اما ما يخص العقار الفلاحي فالجائز تحصي مساحة

فلاحية اجمالية تقدر ب 48.1 مليون هكتار موزعة ما بين الأراضي الرعوية 32.7 مليون هكتار و الغابات 401 مليون

هكتار و أراضي الحلفاء 2.8 مليون هكتار و مع صدور القانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 اتجه مشكل العقار

الفلاحي تدريجيا نحو التسوية النهائية بعد اتخاذ قطاع الفلاحة مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي :

- تويل مشغلي المستثمرات الفلاحية الجناعية و الفردية من حق الانتفاع الى حق الامتياز و اللذي تشمل لحد الان

219.406 مستفيد لمساحة تقدر ب 2.4 مليون هكتار تابعة لأملاك الدولة .

-منح 180 الف عقد امتياز للمستثمرين الفلاحيين حتى نهاية 2017 بنسبة 82%

تسوية الوضعية العالقة لبقية المستفيدين عن طريق نصوص تنظيمية قيد الاعداد.

¹ http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171127.html الإذاعة الجزائرية رواج .

تاريخ الاطلاع 2020/09/20 ساعة 08 .

-إعادة تنشيط عملية الحصول على الملكية الفلاحية سمحت ل131.288 شخص من الاسفاده من 846.441 هكتار غير أنه تم تسوية وضعية 30.961 شخص لمساحة 197.267 هكتار.

-الافراج عن المساحات الاجمالية المخصصة للمستفيد متمثلة في 835 الف هكتار لصالح 19.875 مستفيد بموجب عقود الامتياز من بينها 520 الف هكتار أي ما يعادل 61 بالمئة من المساحة الاجمالية الموجبة لصالح 1.532 مستثمر حاملي المشاريع الهيكلية و المدمجة في الفروع الإنتاجية الاستراتيجية.

اذن اكثر من 300 مليار دينار حجم اعتمادات الدولة لتنمية قطاع الفلاحة منذ سنة 2000 مقسمة بين ميزانية التجهيز و التسيير و صناديق التخصيص للقطاع¹. و قد تجسدت هذه الاعتمادات في برامج هيكلية لتطوير الفلاحة و انعاش القضاة الريفية عن طريق مشاريع كبرى تمثلت في انجاز المسالك الريفية و مد شبكات الكهرباء مليار دينار (30 مليار دولار) في 2017 مقارني ب 359 مليار دينار (5 مليار دولار) في 2000 حيث ان الإنتاج الوطني يغطي حاليا 70 بالمئة من احتياجات 2017 مقارنة 8 بالمئة في سنة 2000 إضافة الى خلق مايزيد عن مليون منصب شغل دائم و كذلك رفع حجم المساحة المسبقة الى مليون و 300 الف هكتار في 2017 .

المطلب الثاني : قطاع السياحة²

تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية كبيرة جدا بالمقارنة مع الكثير من الدول الا ان استغلال هذه الإمكانيات يبقى ضئيلا جدا نظرا لتهميش الدولة لهذا القطاع حيث ان مداخيل النشاطات السياحية المقدرة ب330 مليون دولار أي نسبة 1.4 من الناتج الوطني الخام بالرغم من ان قطاع السياحة يعتبر احد المداخيل الهامة في اقتصاديات بعض الدول مثل المغرب و تونس.

فالازمة الراهنة التي تواجه الجزائر اجبرتها على البحث على الحلول البديلة للنفط حيث ان الحكومة الجزائرية قد قامت في قانون المالية لسنة 2018 بتخصيص مبلغ 503 مليار دينار لقطاع السياحة حيث يركز برنامج القطاع أساسا

¹ [http : //www.lotus-news.com/akhbar-al-jazair/684603 .html](http://www.lotus-news.com/akhbar-al-jazair/684603.html)

² [http: //www.lotus-news.com/akhbar.aljazair/684607.html](http://www.lotus-news.com/akhbar.aljazair/684607.html)

الى استرجاع الأراضي المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي ذات القيمة السياحية العالية و تهيئتها للتهيئة السياحية الى جانب اعداد دراسات لتحديد مناطق العقار السياحي .

مقدر عد المواقع ب225 موقع سياحي ، وقد حدد المخطط القطاعي للتنمية السياحية مجموعة من التدابير وفق مشاركة تقاربية مع كل الجهات المعنية باعتماد منهجية واضحة وفعالة وواقعية في تجسيد المشاريع من خلال تفادي المشاكل التي تعوق ديناميكية الاستثمار على مستوى مناطق التوسع السياحي ، ولقد تم توفير 1242 مؤسسة فندقية بطاقة إيواء تبلغ 108611 سرير على مستوى الوطني ، حيث يجري حاليا دعم هذه الحاضرة بحوالي 3000 سرير جديد على المدى القريب ليصل الى 30000 سرير خلال 10 سنوات قادمة فباعتماد قطاع السياحة 1844 مشروع من شأنه توفير 24300 سرير جديد ما بين 2017 2019 بالإضافة الى ادراج الرقمنة ودعم استعمال وسائل الاعلام والاتصال الحديثة من خلال وضع شبكة اتصالية متكاملة في جميع الفنادق العمومية والخاصة وذلك لأهميته في دعم الترويج لجلب السواح سواء من الداخل او خارج الوطن بالنظر الى الوضع لامنّي الجيد الذي تتميز به الجزائر .¹

المطلب الثالث : الطاقات المتجددة

الطاقة المتجددة في الجزائر أحد المواضيع التي تلقي اهتماما كبيرا من الحكومة والمجتمع الجزائري لما تتوفر عليه البلاد من مقومات للدفع بهذا الميدان لبديل للطاقات الزائلة (البتروال والغاز).

لقد تسببت الطاقة النافذة (البتروال والغاز) في السنوات الاخيرة بأضرار وخيمة على البيئة من حيث انبعاث الغازات التي أدت الى تلوث الجو والبحر كما انها طاقة غير متجددة وتستغرق الاف السنين للتجدد ، وهي في طريقها الى النفوذ وهذا ما أدى الى اتخاذ طرق أخرى التفكير في اقتراحات بديلة أهمها الاعتماد على الطاقة المتجددة البديلة المتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وهذا ما اعتمدت عليه الجزائر ، حينما ابدى المختصون بتوقعاتهم جراء الطاقة النافذة التي هي في طريقها نحو النفوذ بعد عقود ثلاثة على الأكثر مما نجم عليها حلول ازمة خطيرة على جميع البلدان ورغم ان احتياطات الجزائر المخزونة من الغاز والبتروال تسمح لها بمواجهة الوضعية لعدة عقود الا ان التوقعات فرضت على

تاريخ الاطلاع 2020/10/10 ساعة .¹ <http://www.lotus-news.com/akhbar-al-jzair/684603.html>

المسؤولين الجزائريين التفكير في إمكانيات استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كما اقبل لمسولون الجزائريون فعلا على انجاز بعض المشاريع المتعلقة باستغلال طاقة شمسية لتزويد بعض القرى المعزولة بالكهرباء.¹

انشاء محطة تجريبية لاستغلال الرياح في تندوف ، كما ان اهم مشروع قامت به الجزائر لحد الان هو مشروع مزدوج للطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل ،وقدم التمويل لإنجاز هذا المشروع ويمكن الاقبال على استعمال الطاقة الشمسية بعد ذلك في نطاق واسع من مناطق لجنوب الجزائري لتوفرها على كميات هائلة من اشعة الشمس ، كما ان احسن استغلال الطاقة الشمسية في بلادنا يوفرنا تنافسها ما يعادل ستين مرة حاجة البلدان الاوربية 15 من الطاقة الكهربائية واربع مرات ما يعادل حاجة العالم ، وهذا لتوفر الجزائر على صحراء شاسعة وكميات كبيرة من اشعة الشمس ، ومن الواضح ان تكلفة استغلال الطاقة النافذة البترول والغاز الا ان الأمور ستتحسن خلال فترة 2010 2020 ، كما يجب الشروع منذ الان في الاستغلال والعمل بجد ، كما يبدو ان الجزائر تحظى في مجال الطاقة بهبة طبيعية رابانية ، وإمكانات لا تتوفر لكثير من البلدان المتقدمة الغنية ، فلا يجوز ان نفوتنا فرصة الاجتهاد لاستغلال هذه الثروات ، واحكام وسائلها ، لإفادة شعبنا بوسائل التقدم المادية ، وتمكين اقتصادنا من ازدهار مستمر ويكفل الحرية والامن ، فالطاقة في مفهومها في تفكيرنا يجب ان يكون معناها المصير الحر والكرامة لشعبنا ، ان الشمس في بلادنا "سراج وهاج" فما يمنع من تحويلها الى كهرباء نستضي بنورها ونغنى بريعتها على مدن.²

المبحث الثالث : دراسة تقييمية للانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

تعتبر سياسة الانفاق العام الأداة الفعالة في يد الدولة للقيام بمختلف الوظائف التنموية و ترشيد هذه السياسة يعتبر من الأولويات لبلوغ الأهداف المرجوة وفق أساليب و اتجاهات كما تم التطرق اليها في الفصل السابق فالتوظيف الجيد للنفقة العامة من بين العوامل الأساسية لتحقيق اهداف الساسة الاقتصادية و الاجتماعية و هذا ما سيتم التطرق اليه

المطلب الأول : رشادة توظيف النفقات العامة في ميزانية الجزائر

تعتبر عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة من اهم الوسائل لضمان ترشيد امثل للنفقات العامة و تحقيق أهدافها من خلال توضيح مهام كل نفقة باعتبار ان الميزانية العامة هي الأداة التي تنفذ الأهداف المسطرة ضمن الخطة

¹ <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>.

تاريخ الاطلاع 2020/10/10 الساعة 14:00.

² <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>.

تاريخ الاطلاع 2020/10/10 الساعة 14:30.

التنموية. من هذا المنطق سوف نتطرق الى اهم النقائص التي توجد في مدونة الميزانية العامة للجزائر بالتركيز على النفقات العامة.

أولا : هيكل النفقات العامة في ميزانية الجزائر

تعتبر مدونة الميزانية العامة للجزائر و النفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام.¹ فهي تعتمد على اطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال تسيير المجال المالي للدولة و تتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة بدورها على اكمل وجه و ذلك من خلال :²

1-عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد الى عدة نفقات من طبيعة مختلفة :

2-الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز

3-صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة من خلال التصنيف الحاليان الميزانية العامة في الجزائر غير موضوعة على أساس الأهداف حيث ان تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة لا يظهر الأهداف التي تريد الحكومة تحقيقها في المستقبل.

النظام الميزاني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه الية ترشيد المال العام.

حيث ان تقدير النفقات العامة يتم من طرف كل وزارة للاعتمادات دون الرجوع الى الأولويات و ذلك ما يفسر تزايد نفقات كل وزارة من سنة لأخرى و هذا ما يغيب عنصر ترشيد الانفاق.

ثانيا : ترحيل الاعتمادات و رخص البرامج

¹ عمارة جمال منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر 2004 الطبعة الأولى , دار الفجر للنشر و التوزيع .

² عمارة جمال منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر 2004 الطبعة الأولى , دار الفجر للنشر و التوزيع ص01 .

اجراء ترحيل الاعتمادات يسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة لكن المشرع الجزائري يرخص باستعمال هذه التقنية الا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الاقتصادي و الاجتماعي و اعتمادات صيانة المباني و العتاد كما لا تقفل الإعلانات و التخصيصات الممنوحة للمؤسسات العمومية .

لكن هناك اشكال معين هو ان هذا الاجراء لا يطبق في الجزائر على كل أنواع النفقات التسيير و هذا مايسمح لبعض الهيئات الى ممارسة بعض الاعمال غير الشرعية و ذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة الى استغلال الأموال المتبقية بأي صورة من الصور و هذا ما ينتج عنه تبذير و اسراف المال العام خاصة و ان كان الامر في حالة نفقات التسيير التي تتكرر بشكل دوري و هذطا ما يتنافى مع مبادئ ترشيد النفقات العامة.

أما فيما يخص رخص البرامج فهمي متعلقة بنفقات التجهيز و الاستثمار و نفقات غالبا حيث تجرأ الى حصص سنوية تسمى اعتمادات الدفع من اجل تسهيل انجاز المشاريع الاستثمارية .

تعتبر تقنية ترحيل الاعتمادات و رخص البرامج هي جد مهمة في ترشيد التفاق العام اذا تم تطبيقها بشكل قانوني

ثالثا : الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة :

يتطلب ترشيد الانفاق الحكومي ضرورة ان تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية و النزاهة و تبدأ هذه العملية انطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية و حاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العامة و في الجزائر نجد الجمهور الجزائري لا يتمتع بحق الوصول الى المعلومات الشاملة و في الوقت المناسب و اللازمة للمشاركة و بشكل فعال في عملية الموازنة الامر اللذي يشجع على الفساد المالي و الذي لا يلبي اولويات المجتمع.¹

رابعا : الاشكال الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية :

اذا كانت الدورة تفتح الدورة بفتح بقانون المالية الذي يحمل الأرقام التقليدية المنتظر تحقيقها فان هذه الدورة - تختم - بقانون ضبط الميزانية كما ينص على ذلك المواد (75-76-77-78 من القانون 17/84) و هو الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة حيث يحدد المبالغ النهائية للارادات و النفقات و يعتبر أداة رقابة جد مهمة و تشمل نتائج المالية على مايلي :

¹ محمد مسعي المحاسبة العمومية دار الهدى الجزائر 2003.ص158 .

- الفائض او العاجز عن الفرق الواضح بين إيرادات و نفقات الميزانية العامة للدولة
- النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

المطلب الثاني : تطور النفقات العامة لبرنامج و مخططات التنمية في الجزائر أولا البرنامج الخماسي 2010-2014

و لقد استلزم هذا البرنامج من النفقات خلال هذه الفترة مايقدر 21.214 مليار دج أي مايعادل 286 مليار دولار و هو يشمل شقين هما :

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج مايعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2010.2014 أكثر من 40 بالمائة من موارد لتحسين التنمية البشرية و ذلك من خلال :

- مايقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية.¹
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويده 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزود بالماء الشروب من خلال انجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة .
- أكثر من 2800 دج مخصصة لقطاع النقل من اجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية.
- أكثر من 3100 مليار دج موجهة للأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات
- مايقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010 .

الفصل الثالث : تحليل اثر سياسة ترشيد النفقات العامة على رصيد ميزانية الدولة في

الجزائر.

- أكثر من 1500 مليار دج لدعمتمية الاقتصاد الوطني من خلال :¹
- 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية و الريفية.
- مايقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- أكثر من 2000 مليار دج لأجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية.
- مايقارب 350 مليار دج لمرافقة الادمج المهني لخرجي الجامعات و المعاهد .
- مايقارب 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و من خلال ذلك يمكن تلخيص تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 كما هو موضح في الجدول :

السنوات	النفقات العامة	نسبة الزيادة
2010	4512.8	6.3
2011	5731.4	28.03
2012	719.9	22.5
2013	6092.1	13.7
2014	6980.2	15.9

الجدول 02 : تطور النفقات في الجزائر (2010-2014) الوحدة : مليار دينار جزائري.

و يتضح من الجدول أن النفقات العامة قد عرفت زيادة خلال الفترة 2010-2012 الا انها انخفضت في 2013 لتبلغ 6022.1 مليار دينار جزائري بالمقابل ارتفعت سنة 2014 لتصل الى 6980.2 .

ثانيا : برنامج 2015-2019 :

باشرت الحكومة منذ بداية 2015 من مخطط جديد يلي برنامج 2014 لزيادة دعم المسيرة التنموية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة و السباحة و المساه و لقد خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية

¹ نفس المرجع السابق.

تقدر بـ 22.100 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 280 مليار دولار و يشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات يمكن رصدها كما يلي :¹

- استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز بمبلغ 15 ألف و 100 مليار دج تكون في مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن الترقوي و تطهيره(عدل).

تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر بـ 2500 مليار دج بمعدل 500 مليار دج سنويا بما تشمل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة

- تنمية الصناعة الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد للتصدير ، كذلك تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172000 هكتار من المساحات الغابية لمحاربة التصحر ، وكذلك تخصيص برنامج السقي 340000 هكتار من الأشجار

- تزويد كل من تلمسان و جانت بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز وكذلك اطلاق برنامج لتحقيق 60 مصفاة جديدة لزيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن بحلول 2018

- انشاء 50000 سرير و 15منتج سياحي .²

المطلب الثالث : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر :

- سنقوم في هذا المطلب بتحليل النفقات والوقوف على اثر الإصلاحات والنتائج المتحصل عليها :

- حيث ان نسبة نفقات التسيير بقيت في وتيرة مرتفعة اذ مثلت حوالي 66.7 سنة 2017 بالرغم من ان اجمالي النفقات العامة شهد انخفاضا سنة 2017 الى 6883.2 مليار دج هذا يعني ان الانخفاض قد مس نفقات التجهيز بشكل كبير نظرا للإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بخصوص تجميد الكثير من المشاريع خلال سنة 2017.

¹ المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر.

² الداوي الشيخ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق المجلد

25. العدد 2. 2009 ص 276.

وحسب تقديرات قانون المالية لسنة 2018 فان اجمالي النفقات العامة ارتفع الى 8627.78 مليار دج أي بنسبة 25.3 مقارنة بنسبة 2017 ومع ذلك نجد ان تقديرات نفقات التسيير انخفضت بشكل طفيف لتصل الى 4584.46 مليار دج وانخفضت نسبتها الى اجمالي النفقات العامة سنة 2018 لتمثل حوالي 53.13 ما يعني ارتفاع في نفقات التجهيز وذلك حسب الشكل رقم ()

اما تقديرات 2019 فتشير الى تراجع في اجمالي النفقات العامة بحوالي 1066 مليار دج مع ارتفاع في نفقات التسيير التي تصل الى 4788.98 مليار دج ، وهو ما يمثل ما نسبته 63.3 من اجمالي النفقات العامة لترتفع النسبة الى حوالي 65 سنة 2020 وتبلغ نفقات التسيير 4798.61 مليار دج حسب تقديرات الاطار المتوسط للنفقات العامة المنتهج من طرف الحكومة.

- توزيع اعتمادات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2016 – 2018) :

يمكن ان نشير الى توزيع اعتمادات التسيير حسب الدوائر الوزارية وتطورها بعد انخفاض أسعار البترول وفق الشكل رقم () اذ تستحوذ وزارة الدفاع على اعلى نسبة في اعتمادات التسيير، وقد عرفت ثباتا في مبلغها خلال السنوات الأخيرة ب

1118 مليار دج يليها وزارة التربية الوطنية، التي عرفت اعتماداتها انخفاضا نسبيا من 764 مليار دج سنة 2016 الى حوالي 709 مليار دج حسب تقديرات سنة 2018 اما في المرتبة الثالثة فيأتي حساب التكاليف المشتركة الذي سجل ارتفاعا متتاليا خلال السنوات الثلاث، وبلغت اعتمادات التكاليف المشتركة حسب تقديرات 2018 حوالي 475 مليار دج ويدخل ضمن التكاليف المشتركة كل من نفقات أعباء الدين العمومي، وكذا تخصصات السلطات العمومية.

وتأتي في المرتبة الرابعة وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية التي عرفت ارتفاعا في تقديرات 2018 الى حوالي 425 مليار دج نظرا لألحاق مصالح التهيئة العمرانية الى وزارة الداخلية، بعد ان كانت تابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية التي سجلت بدورها انخفاضا في اعتمادات التسيير لسنة 2018 بحوالي 465 مليار دج مقارنة سنة 2017¹.

¹ مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية المجلد 10 العدد 01، الصفحة 53-65 .

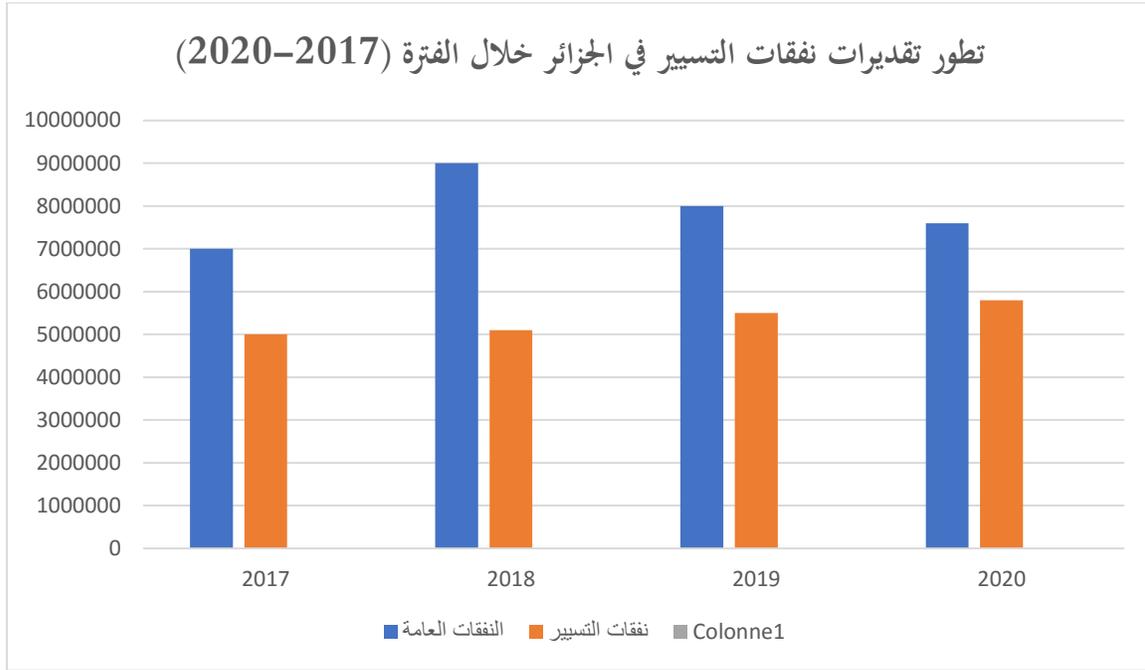
ويولي ذلك تواليا كل من وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، وزارة التعليم والبحث العلمي ووزارة المجاهدين ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية ثم وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والملاحظ ان اغلب الدوائر الوزارية سجلت انخفاضا تدريجيا من سنة 2016 الى 2018 كما ان توزيع الاعتمادات تأثر بالتغيرات الهيكلية التي مست بعض الدوائر الوزارية اذ انه تم دمج بعض المصالح الوزارية فمن وزارات أخرى كسبيل لتخفيض التكاليف، مثل دمج وزارة النقل ضمن وزارة الاشغال العمومية سنة 2017 والهيئة العمرانية ضمن وزارة الداخلية.

اخفاق سياسة الترشيد :

لا تزال الحكومات المتعاقبة عاجزة عن اعتماد سياسة اجتماعية واضحة المعالم يتم من خلالها ضمان عدالة اجتماعية و تنمية فعلية لنمط المعيشة للسكان رغم الموارد المالية المتنامية التي تخصص برسم التحويلات الاجتماعية و الدعم المباشر و الضمني حيث تبقى الاليات المعتمدة عقيمة لأن كافة الفئات معينة بالدعم دون تمييز و لتسر باجزاء معتبر منه دون أن يحقق الأهداف المنشودة سوى محاولات السلطة استعمالها كمسكن يقي من اية هزات اجتماعية و يضمن سلما اجتماعيا و هدنة و لو الى حين .

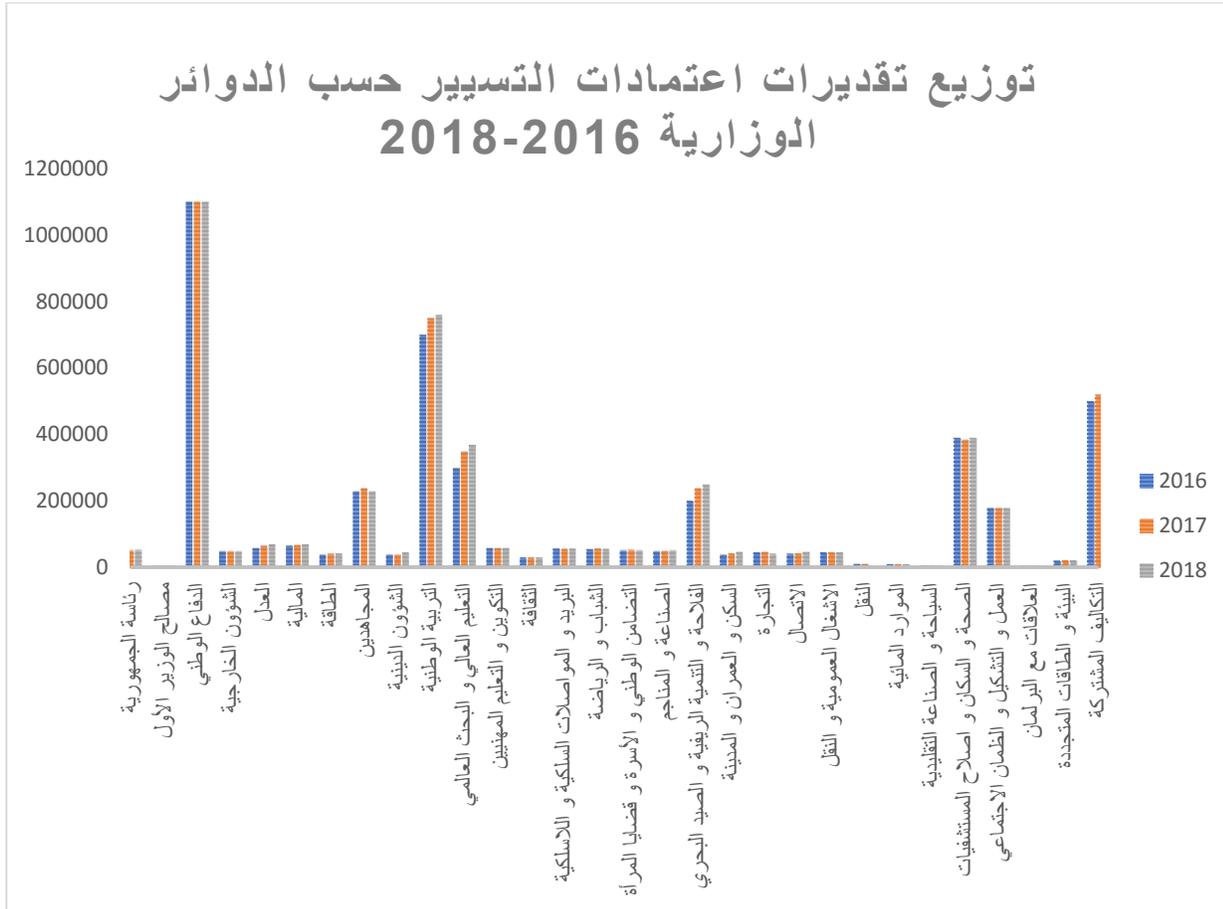
ووفقا للتقديرات التي يكتشفها تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2016 فإن السلطات العمومية رصدنا سنة 2014 مالا يقل عن 42 مليار دولار أي مايعادل 4552.1 مليار دج كتحويلات اجتماعية و دعم مباشر و ضمني و رغم المبالغ الكبيرة التي رصدت من قبل الحكومة فان المشاكل التي يعاني منها التي يعاني منها المواطن لا تزال قائمة.

شكل رقم 6 تطور تقديرات نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2017-2020) :



المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على : قانون المالية للسنوات 2016-2017-2018 من موقع الوزارة.

الشكل (7) توزيع تقديرات اعتمادات التسيير حسب الدوائر الوزارية للفترة (2016-2018) .



خلاصة الفصل الثالث :

من خلال دراستنا في الفصل الثالث يتضح لنا ان الرشاد في التوظيف في ميزانية الجزائر تضمن ترشيد امثل للنفقات العامة كما تطرقنا الى اهم النقائص التي توجد في مدونة الميزانية العامة للجزائر و كذلك تطور النفقات العامة لبرامج و مخططات التنمية في الجزائر و باختصار قمنا بتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة و الوقوف على اهم الإصلاحات و النتائج المتحصل عليها نسبة لنفقات التسيير و نفقات التجهيز.

خاتمة

الخاتمة

تبين من خلال هذا البحث ان اتباع سياسة ترشيد النفقات العامة يساهم في تقليص العجز في الموازنة العامة و ذلك في ظل انخفاض احتياطات الصرف و ينبغي ان يرافق هذا الترشيح التوسع في الانفاق العام لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

من خلال دراسة موضوع فعالية سياسة ترشيد النفقات العامة في تقليص العجز في الموازنة العامة في ظل انخفاض احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2019 تم استخلاص مجموعة من النتائج و الاقتراحات يمكن ادراجها في النقاط التالية :

نتائج البحث :

-تعتبر النفقات العامة أداة تستعملها الدولة لممارسة وظائفها لتحقيق أهدافها و الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

-من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة ظاهرة تزايد النفقات العامة مع تزايد الدخل الوطني حيث ان العلاقة بين الاثنين طردية الا ان هذه الزيادة تختلف من دولة لاخرى و تعود أسبابها الى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية .

-لا يقصد بترشيح الانفاق العام التقليل منه و لكن يقصد به الحصول على اعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الانفاق و الاسراف كما انه يعتبر السبيل للخروج من شح مصادر التمويل .

-الميزانية العامة في الجزائر غير موضوعة على أساس الأهداف حيث أن تصنف النفقات العامة في الميزانية العامة لا يظهر الأهداف التي تريد الحكومة تحقيقها

-لا يتسم توظيف النفقات العامة في ميزانية الجزائر بالرشادة نظرا ل :

تتميز مدونة الميزانية العامة بعدة نقائص لاعتمادها على اطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في المجال

المالي

-عدم اتسام العمليات المالية بالشفافية التامة وجود ممارسات غير شرعية

-ما ينتج عنه تبذير و اسراف المال العام.

التوصيات :

بناء على ماتم التوصل اليه من استنتاجات سيتم تقديم بعض الاقتراحات من اجل الرقي و الحفاظ على المال العام

:

1- العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات من شأنه ان يعمل في المدى المتوسط على المساهمة في تمويل الانفاق و البحث على السبل الكفيلة بتنويع الموارد تمويل الانفاق بتشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين و تشجيعهم على التصدير للخارج و بالتالي فك الموازنة و الاقتصاد الوطني من اثر التغييرات الخارجية

2- العمل على تفعيل الرقابة على النفقات العامة من اجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة وفقا للمخطط اللذي تم وضعه.

3- تقييم مدى كفاءة و فعالية أداء الوحدات و الأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج و المشاريع الموكلة اليها.

4- ينبغي على الدولة ان تسعى الى تحقيق اكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع و الخدمات .

5- تحديد الأولويات في ظل محدودية الموارد يستلزم تحديد المشاريع و البرامج وفق سلم الأولويات حسب درجة اشباعها لحاجات الافراد.

3- افاق البحث :

و في النهاية نتمنى ان نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع و ان يكون البحث قد وصل الى المستوى المطلوب في تبيان مدى فعالية سياسة ترشيد النفقات العامة في تقليص العجز في الموازنة العامة في ظل انخفاض احتياطات الصرف. الا انه يترك المجال فتوح لمواصلة البحث في النقاط اللتي لم يتم التطرق اليها لتكملة ماتم تقديمه.

الفهرس

الفهرس

5	مقدمة
6	الفصل الأول : ماهية النفقات وطبيعتها
7	تمهيد:
8	المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام:
8	المطلب الأول: تعريف النفقة العامة وتطور مفهومها:
11	المطلب الثاني: خصائص عناصر النفقات العامة:
13	المطلب الثالث: حجم النفقات العامة "يتحدد بمجموعة من العوامل":
17	المبحث الثاني: قواعد وحدود النفقات العامة وتقسيماتها:
17	المطلب الأول: القواعد الأساسية للنفقات العامة:
19	المطلب الثاني: حدود النفقات العامة:
20	المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة (أنواع)
25	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، والأسباب الحقيقية والظاهرية لتزايد النفقات العامة..
25	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:
30	المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة:
34	خلاصة الفصل:
35	الفصل الثاني :
	Erreur ! Signet non défini.
36	تمهيد:
37	المبحث الأول: ترشيد الإنفاق العام.

- 37.....المطلب الأول: ماهية ترشيد الإنفاق العام وعناصره.
- 40.....المطلب الثاني: مبادئ وخطوات ترشيد الإنفاق العام.
- 43.....المطلب الثالث: أسباب وعوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام.
- 45.....المبحث الثاني: آلية عمل السياسة المالية في ترشيد الإنفاق العام.
- 46.....المطلب الأول: مجالات وآلية اتخاذ قرارات ترشيد الإنفاق العام.
- 51.....المطلب الثاني: الإجراءات الحديثة لترشيد الإنفاق العام.
- 53.....المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية في علاج الاختلال في الاقتصاد الوطني.
- 56.....المبحث الثالث: الميزانية العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام.
- 58.....المطلب الثاني: تخطيط مالية الدولة طبقا لميزانية الأداء والبرامج.
- 60.....المطلب الثالث: تخطيط مالية الدولة طبقا لميزانية التخطيط والبرمجة.
- 61.....خلاصة الفصل :
- 62.....الفصل الثالث : تحليل اثر سياسة ترشيد النفقات العامة على رصيد ميزانية الدولة في الجزائر.
- 63.....تمهيد :
- 64.....المبحث الأول : تصنيف النفقات العامة و اهداف سياستها في الجزائر.
- 64.....المطلب الأول : تقسيمات النفقات العامة في الجزائر.
- 68.....المطلب الثاني : التصنيف المحاسبي للنفقات العامة في الجزائر.
- 72.....المطلب الثالث : اهداف سياسة الانفاق العام في الجزائر.
- 78.....المبحث الثاني : توجهات سياسة الانفاق العام في الجزائر.
- 78.....المطلب الأول : قطاع الفلاحة :
- 79.....المطلب الثاني : قطاع السياحة.
- 80.....المطلب الثالث : الطاقات المتجددة.

81.....	المبحث الثالث : دراسة تقييمية للانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2019
81.....	المطلب الأول : رشادة توظيف النفقات العامة في ميزانية الجزائر
84.....	المطلب الثاني : تطور النفقات العامة لبرنامج و مخططات التنمية في الجزائر
86.....	المطلب الثالث : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر:
91.....	الخاتمة

فهرس الأشكال :

24.....	الشكل رقم (01): تقسيمات النفقات العامة
29.....	الشكل رقم (02): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل
52.....	الشكل رقم (03) الفجوة الانكماشية
54.....	الشكل رقم (04) أنواع الموازنات
58.....	الشكل رقم (05) نموذج قياس إنتاجية وفعالية الإنفاق
85.....	الشكل رقم (06) تطور تقديرات نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2017-2020)
86.....	الشكل رقم (7) توزيع تقديرات اعتمادات التسيير حسب الدوائر الوزارية للفترة(2016-2018)

قائمة المراجع

- أولا الكتب :

1. أحمد محمود منصور، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر 1955.
2. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط8، 2011.
3. باهر محمد عتلم، الاقتصاديات المالية العامة، مطبعة مركز جامعة القاهرة، للتعليم المفتوح، 1988.
4. بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم.
5. جميل أحمد توفيق، إدارة العمال، دار النهضة، 1998، لبنان.
6. خالد شحاة الخطيب وآخرون، أسس المالية العامة.
7. خالد شحادة، الخطيب أحمد زهيد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005.
8. الداوي الشيخ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق المجلد 25. العدد 2. 2009 .
9. دراسة إسماعيل محاضرات , ملتقى الإصلاح الاقتصادي في الجزائر , سنة ثالثة تنضمات إدارية مكتبة نوميد للثقافة و العلوم جامعة بسكرة .
10. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.
11. روبرت ج بارو محدثات النمو الاقتصادي دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ط1 , عمان الأردن 2009.
12. زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.
13. سمير صلاح الدين، المالية العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط1، 2015.
14. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإداري والمالي، دراسة تحليلية تقييمية، مصر 2000.
15. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية.
16. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2000.
17. الشريف رحمانى أموال البلديات الجزائرية : العجز و التحكم الجديد في التسيير (الجزائر دار القصبه للتشر, 2003) .
18. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر.
19. عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة نور شمس 1998، مصر.
20. عثمان محمد نجيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار الصفاء، الطبعة الثانية، 2004، الأردن .
21. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
22. فوزي فرحات، المالية العامة والاقتصاد المالي.
23. لعمارة جمال منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر 2004 الطبعة الأولى , دار الفجر للنشر و التوزيع .

24. المالية العامة والتشريع الضريبي، محاضرة الثانية والثالثة.
25. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة السياسات المالية لنظام الرأس المالي، الدار الجامعية، لبنان، 1998.
26. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة.
27. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
28. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار النشر والتوزيع، 2005، عمان الأردن.
29. محمد شاكر المنصور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2011.
30. محمد عباس اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2010.
31. محمد عبد المنعم غفر وآخرون، الاقتصاد المالي والوظيفي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الشباب الجامعية، 1999، مصر.
32. محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة.
33. محمد عمر أبو دوم، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، مصر 2006.
34. محمد فوزي أبو سعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر 2020.
35. محمد محرزى عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2010.
36. محمد مسعى المحاسبة العمومية دار الهدى الجزائر 2003.
37. محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية النظام الرأس مالي.
38. المرسي حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دار الجامعة، 2000، لبنان .
39. نائل عبد الحفيظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن.
40. يسين شاوش بشير المالية العامة: المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري (وهران : ديوان المطبوعات الجامعية 2007)

ثانيا المذكرات :

1. أدنات راضية، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية ، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر 2016.
2. بلال عوايشية، إصلاح الإدارة المحلية في ترشيد النفقات العامة لدولة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي "ل.م.د"، 2016، كلية العلوم الاقتصادية.

3. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015.
4. بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2011.
5. بوني نصيرة، ازدياد النفقات العامة، محاضرة في المالية العامة، 2016.
6. بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1991-2010، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة تخرج شهادة الماجستير، 2013-2014.
7. شعبان فرح، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012.
8. ضيف أحمد، انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف 2005.
9. عتو خدومة، نخيصة كريمة، آليات ومتطلبات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تيارت.
10. محروق سهام، طرق آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، مذكرة الماجستير، المسيلة، 2015.
11. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية دار هومة بوزريعة، الجزائر، 2008.
12. مسعودي محمد ميزانية الولاية بين التحضير و المتابعة (مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للإدارة).

ثالثا المجالات العلمية :

1. حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، المالية العامة، ط 2004 .
2. خالد المعاشني، الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام التخصيص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010.
3. سعيد بن صالح الرويتع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد 2، الرياض 2002.
4. عن موقع قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات.
5. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية المجلد 10 العدد 01.
6. محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010.

رابعاً : الدساتير و المراسيم :

1. المرسوم التنفيذي رقم 91-436 المؤرخ في 03 ديسمبر 1991 يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين و العالوة الممنوحة إياهم الجريدة الرسمية العدد 04-1998 و المعدل بالمرسوم التنفيذي 98-34 المؤرخ في 24 يناير 1998 الجريدة الرسمية العدد 04.1998. لقد حل هذا المرسوم رقم 5-86 المؤرخ في 30 افريل 1985 يتعلق بشروط دفع الرواتب و النظام الاجتماعي المطبق على 3 أعضاء المجلس الشعبي الولائي و البلدي 1985.
2. بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010 .
3. المادة 151 ص 500 من قانون رقم 90.08 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية العدد 15 ص 1990 و المادة 136 من القانون رقم 90-09 ص 505 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية الجريدة الرسمية العدد 15 1990 .
4. المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر.
5. المرسوم التنفيذي رقم 70-154 المؤرخ في 22 أكتوبر 1970 يتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات و ارادتها الجريدة الرسمية العدد 94, 1970 .

خامساً المواقع الالكترونية :

1. [http: //www.lotus-news.com/akhbar-al-jazair/684603 .html](http://www.lotus-news.com/akhbar-al-jazair/684603.html)
2. [http :// www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171127.html](http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171127.html)

ملخص :

يهتم هذا البحث بدراسة موضوع طرق و اليات ترشيد الانفاق العام و الذي يعتبر خطوة مهمة نحو تخصيص أمثل للموارد في ظل شح مصادر التمويل كما جاءت هذه الدراسة لتوضيح بأن تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لا تتوقف على التوسع في الانفاق العام بل ينبغي ان يرافق هذا التوسع اليات لترشيد الانفاق العام التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة و تتراوح اليات ترشيد النفقات العامة بين تحديد مهام و مستويات القطاع العام ووجوب التقيد بالاهداف و بين توفير التقيد بالاهداف و بين توفير اليات الرقابة الداخلية و الخارجية على برامج الانفاق العام .

Résumé:

Cette recherche porte sur l'étude de la question des méthodes et des mécanismes de rationalisation des dépenses publiques, ce qui constitue une étape importante vers une allocation optimale des ressources compte tenu de la rareté des sources de financement. Cette étude a également permis de préciser que la réalisation de divers objectifs économiques et sociaux ne dépend pas de l'expansion des dépenses publiques, mais doit plutôt accompagner cette expansion. Mécanismes de rationalisation des dépenses publiques qui garantissent la réalisation des objectifs souhaités. Les mécanismes de rationalisation des dépenses publiques vont de la définition des tâches et des niveaux du secteur public et de l'impératif d'adhérer aux objectifs et entre le respect des objectifs et la mise en place de mécanismes de contrôle interne et externe des programmes de dépenses publiques.